(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

ادارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي

د . بدر محمد غضبان المعجل

أستاذ مشارك - قانون تجاري قسم القانون

كلية الشريعة والحقوق جامعة شقراء -المملكة العربية السعودية

أبريل ٢٠٢٥

العدد ٥٥٨

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Management of the Simplified Joint Stock Company Accorfing to the Saudi Companies Law

Dr. Badr Mohamad Ghadhban

April 2025

No. 558

CXVI itéme Année

Le caire

ادارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي

د . بدر محمد غضبان المعجل

أستاذ مشارك - قانون تجاري قسم القانون -كلية الشريعة والحقوق جامعة شقراء -المملكة العربية السعودية.

الملخص

تتناول هذه الدراسة «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي» من منظور قانوني، مستعرضةً الإطار القانوني والإداري لهذه الشركات الحديثة. تمثل شركة المساهمة المبسطة أحد الأشكال القانونية المبتكرة التي أقرها النظام السعودي بهدف تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة مرنة للمستثمرين . تتسم هذه الشركات بمرونة فى هيكل الإدارة، حيث يمكن أن يديرها شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، مما يعكس تبسيطًا كبيرًا مقارنةً بالشركات المساهمة التقليدية.

تركز الدراسة على تحليل كيفية إدارة شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي، وتتناول أبرز الخصائص القانونية التي تميزها عن الشركات المساهمة التقليدية. كما تستعرض كيفية اتخاذ القرارات الهامة وصلاحيات المديرين والمساهمين فى هذه الشركات، بالإضافة إلى دراسة مزايا وعيوب هذا النموذج الإداري.

يهدف البحث إلى تقديم مقارنة بين إدارة شركة المساهمة المبسطة والشركات المساهمة التقليدية، مع تحديد العوامل القانونية التي تسهم فى تسهيل عمليات تأسيس وإدارة هذه الشركات. يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع الرجوع إلى النظام السعودي ولائحته التنفيذية.

Management of the Simplified Joint Stock Company Accorfing to the Saudi Companies Law

Dr. Badr Mohamad Ghadhban

Abstract

This study deals with "Management of a Simplified Joint Stock Company According to the Saudi Companies Law" from a legal perspective, reviewing the legal and administrative framework of these modern companies. The simplified joint stock company represents one of the innovative legal forms approved by the Saudi system with the aim of facilitating the procedures for establishing small and medium-sized companies, and providing a flexible environment for investors. These companies are characterized by flexibility in the management structure, as they can be managed by one person or a group of people, which reflects great simplification compared to traditional joint stock companies.

The study focuses on analyzing how to manage a simplified joint stock company in the Saudi system, and addresses the most prominent legal characteristics that distinguish it from traditional joint stock companies. It also reviews how important decisions are made and the powers of managers and shareholders in these companies, in addition to studying the advantages and disadvantages of this administrative model.

The research aims to provide a comparison between the management of a simplified joint stock company and traditional joint stock companies, while identifying the legal factors that contribute to facilitating the processes of establishing and managing these companies. The descriptive analytical approach is relied upon, with reference to the Saudi system and its executive regulations.

مقدمة:

تعتبر شركة المساهمة المبسطة أحد الأشكال القانونية الحديثة التي أقرها النظام السعودي فى إطار تطوير بيئة الأعمال وتعزيز مرونة تأسيس الشركات، وتهدف هذه الشركة إلى تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بتأسيس الشركات، مما يسهل على الأفراد والمستثمرين تأسيس وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز شركة المساهمة المبسطة بمرونتها فى هيكلة إدارتها، حيث يمكن أن تتولى إدارتها شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كما يمكن للمساهمين تحديد العديد من الأحكام المتعلقة بالإدارة داخل نظام الشركة الأساس.

وتسعى هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية إدارة شركة المساهمة المبسطة وفقًا للنظام السعودي، مع التركيز على الخصائص القانونية التي تميزها عن الشركات المساهمة التقليدية. يشمل البحث تحليل الصلاحيات الممنوحة للإدارة والمساهمين، بالإضافة إلى كيفية اتخاذ القرارات الهامة والاختصاصات المترتبة على ذلك. من خلال هذا التحليل، يمكن فهم التحديات والفرص التي تتيحها إدارة شركة المساهمة المبسطة فى المملكة، وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي، وكذلك تأثيرها على المستثمرين والمساهمين فى الشركة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على شركة المساهمة المبسطة كشكل حديث للشركات فى النظام السعودي، وفهم آليات إدارتها.

مشكلة البحث:

يكمن الإشكال فى فهم طبيعة إدارة شركة المساهمة المبسطة والاختلافات بينها وبين إدارة شركة المساهمة التقليدية.

أهداف البحث:

تحليل الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة فى نظام الشركات السعودي.

توضيح آليات إدارة شركة المساهمة المبسطة.

مقارنة إدارة شركة المساهمة المبسطة بإدارة شركة المساهمة التقليدية.

بيان مزايا وعيوب إدارة شركة المساهمة المبسطة.

أسئلة البحث:

ما هو الإطار القانوني الذي يحكم شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي؟

كيف يتم إدارة شركة المساهمة المبسطة؟ وما هي صلاحيات المديرين؟

ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة شركة المساهمة المبسطة وإدارة شركة المساهمة التقليدية؟

ما هي مزايا وعيوب نظام إدارة شركة المساهمة المبسطة؟

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

سلام ، محمد أحمد عبدالخالق، الشهراني، سلطان بن محمد بن عبدالله آل موسي. «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي»، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور، ج٤٣، أكتوبر ٢٠٢٣.

الملخص:

يتناول البحث «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي» دراسة تأسيس شركة المساهمة المبسطة وأطرها القانونية فى النظامين السعودي والفرنسي. تم استحداث هذا النوع من الشركات فى النظام السعودي بموجب نظام الشركات الجديد لعام ١٤٤٣هـ (٢٠٢٢م)، بهدف تعزيز جاذبية الاستثمارات المباشرة للاقتصاد السعودي. يعكس هذا النظام التوجه نحو تبسيط إجراءات إدارة الشركة، حيث تم تبسيط العديد من الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة التقليدية، مما يعزز المرونة وسرعة اتخاذ القرارات. فى النظام السعودي، يُسمح بتأسيس هذه الشركات من شخص واحد، مع تخفيف القيود المفروضة على إدارتها مقارنة بالشركات الأخرى. يُقارن البحث بين

كيفية إدارة شركة المساهمة المبسطة فى كل من النظام السعودي والنظام الفرنسي، حيث يحدد المنظم السعودي الأسس الخاصة بتعيين وإقالة الإدارة، وصلاحياتها.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

كلا الدراستين تتناولان موضوع «شركة المساهمة المبسطة» فى النظام السعودي، إلا أن هناك فرقًا فى نطاق الدراسة والمقارنة. الدراسة الأولى «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي» تقدم مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي فيما يتعلق بتأسيس وإدارة شركة المساهمة المبسطة، مع التركيز على الجوانب القانونية والإدارية فى كلا النظامين، بالإضافة إلى مرونة النظام السعودي فى تأسيس هذه الشركات. بينما تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» فقط على النظام السعودي، وتتناول بشكل معمق كيف يتم تنظيم إدارة شركة المساهمة المبسطة داخل هذا النظام القانوني دون التطرق إلى مقارنة مع أي نظم قانونية أخرى.

إذاً، بينما تقدم الدراسة الأولى مقارنة بين النظامين، تتخصص الدراسة الحالية فى تحليل النظام السعودي فقط.

الدراسة الثانية:

عبيابة، إسماعيل. «الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة»، مجلة المرافعة، هيئة المحامين لدى محكمتي الاستئناف بأكادير والعيون، ع٢٤، دجنبر ٢٠١٧.

الملخص:

يتناول المقال الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة فى القانون المغربي، موضحًا تصنيفها ضمن شركات الأموال. يعرض المقال آراء الفقهاء حول كون شركة المساهمة تعد من شركات الأموال، ويشرح الفروق بين النوعين الرئيسيين لشركات المساهمة: الشركات المعقدة (التي تتطلب إجراءات معقدة لتأسيسها وإدارتها) والشركات المبسطة (التي تتميز بسهولة التأسيس والإدارة

وعدم وجود هيئات إدارية معقدة). يتم تسليط الضوء على دور الإرادة فى تنظيم شركة المساهمة المبسطة واعتبارها سمة مميزة لها. المقال يشير أيضًا إلى التشابه بين شركة المساهمة المبسطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم من حيث إمكانية تعايش الاعتبارين الشخصي والمالي فى ذات الوقت.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

الدراستان تشتركان فى الموضوع الرئيسي المتعلق بشركة المساهمة المبسطة، حيث تسلطان الضوء على مختلف جوانب هذه الشركات من حيث التنظيم القانوني والإداري. الدراسة الأولى «الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة» تركز على الطبيعة القانونية لهذه الشركات فى القانون المغربي، مع توضيح التصنيفات المختلفة وتفاصيل خصائصها مقارنة بشركات المساهمة التقليدية والشركات ذات المسؤولية المحدودة. بينما تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» بشكل خاص على كيفية إدارة هذه الشركات فى النظام السعودي، دون التطرق إلى مقارنة بين النظم القانونية المختلفة.

الاختلاف الأساسي يكمن فى أن الدراسة الأولى تعرض تصنيفًا قانونيًا وتحليلاً مقارنًا لشركة المساهمة المبسطة فى إطار القانون المغربي، بينما تركز الدراسة الحالية فقط على النظام السعودي وتدير النقاش حول الإدارة وفقًا لهذا النظام دون الخوض فى مقارنة مع نظم أخرى.

الدراسة الثالثة:

عبدالرزاق، الباز. «الوضع القانوني للشريك فى شركة المساهمة المبسطة»، مسارات فى الأبحاث والدراسات القانونية، عبدالمولى المسعيد، ع٢١، ٢٠٢١.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الوضع القانوني للشريك فى شركات المساهمة المبسطة (ش.م.م). استعرضت الدراسة فى المبحث الأول حقوق والتزامات الشريك، حيث تم تناول شروط اكتساب صفة الشريك فى شركات المساهمة المبسطة، مع

تمييز بين الشروط العامة والخاصة. كما تم التطرق إلى حقوق الشريك والقيود المفروضة عليها، بالإضافة إلى التزامات الشريك تجاه الشركة. فى المبحث الثاني، تم التركيز على مسؤولية الشريك، حيث تم تناول مسؤولية الشريك تجاه الشركة، سواء فيما يتعلق بالتعسف فى ممارسة الحقوق أو الإخلال بالالتزامات. كما تم تناول مسؤولية الشريك تجاه باقي الشركاء والأغيار. اختتم البحث بالإشارة إلى الخصوصيات التي يتمتع بها الوضع القانوني للشريك فى هذه الشركات، خاصة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمكنهم أن يكونوا شركاء.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

الدراستان تتناولان جوانب مختلفة من شركة المساهمة المبسطة، حيث تشتركان فى التركيز على القضايا القانونية المتعلقة بها. الدراسة الثالثة «الوضع القانوني للشريك فى شركة المساهمة المبسطة» تركز على حقوق الشريك، التزاماته، ومسؤولياته فى شركات المساهمة المبسطة، وتتناول تفاصيل دور الشريك فى هذا النوع من الشركات، بما فى ذلك الشروط الخاصة لاكتساب صفة الشريك ومسؤولياته تجاه الشركة والشركاء الآخرين. بينما تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» على إدارة هذه الشركات فى النظام السعودي وكيفية تنظيم هيكلها الإداري وقراراتها، دون التطرق بشكل كبير إلى حقوق الشركاء أو مسؤولياتهم.

الاختلاف الأساسي يكمن فى أن الدراسة الثالثة تتعمق فى الوضع القانوني للشريك ومسؤولياته فى الشركات المبسطة، بينما تركز الدراسة الحالية على جوانب الإدارة فى النظام السعودي لشركة المساهمة المبسطة.

الدراسة الرابعة:

الجهني، عبدالرحمن بن محمد سليمان. «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة»، مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع٣٢، أغسطس ٢٠٢٣.

الملخص:

يسعى البحث إلى استكشاف النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة، من خلال تقديم تعريف شامل للشركة سواء فى اللغة أو الاصطلاح، ومقارنة ذلك بما ورد فى النظام السعودي، قانون الشركات الإماراتي، والقانون المدني المصري. اعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي المقارن لتوضيح خصائص شركة المساهمة المبسطة وطبيعتها القانونية. كما تناول شروط تأسيس هذه الشركة، سواء الشروط الموضوعية أو الشكلية. بالإضافة إلى ذلك، تم استعراض كيفية إدارة الشركة بدءًا من دور الرئيس والمساهمين، إلى الأوراق المالية التي تصدرها الشركة. توصل البحث إلى عدة نتائج رئيسية، منها أن الشركات المساهمة المبسطة تتميز بالمرونة فى الإدارة والتأسيس مقارنة بالشركات الأخرى، مع إمكانية حلول المساهمين محل الجمعيات العامة. كما تم الإشارة إلى أن الحصص التي يقدمها المساهمون تكون نقدية أو عينية، ولا يجوز أن تكون حصة عمل.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

الدراستان تشتركان فى تناول موضوع شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي، حيث تسلطان الضوء على جوانب تنظيم هذه الشركات القانونية والإدارية. الدراسة الرابعة «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة» تستعرض النظام القانوني لهذه الشركات فى النظام السعودي، مقارنة مع قوانين شركات المساهمة المبسطة فى الإمارات ومصر. كما تتناول خصائص الشركة، شروط تأسيسها، وطريقة إدارتها بشكل عام، مع التركيز على المرونة فى الإدارة وتخفيف الإجراءات مقارنة بالشركات الأخرى. من ناحية أخرى، تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» على إدارة هذه الشركات فقط ضمن النظام السعودي، وتحديد كيفية تنظيم الإدارة، والصلاحيات، وعملية اتخاذ القرارات.

الاختلاف بين الدراستين يكمن فى أن الدراسة الرابعة تتبنى نهجًا مقارنًا بين الأنظمة القانونية السعودية والإماراتية والمصرية، بينما تركز الدراسة الحالية بشكل حصري على النظام السعودي فى تنظيم وإدارة شركة المساهمة المبسطة.

الدراسة الخامسة:

مضى، خديجة، بزيغ، نعيمة. « خصوصيات تأسيس شركة الأسهم المبسطة»، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، حميد اليسسفي، ع٢٦، يونيو ٢٠٢٣.

الملخص:

تناولت الدراسة خصوصيات تأسيس شركة الأسهم المبسطة فى إطار القانون ٢٠-١٩، الذي يمثل تطورًا فى التشريعات المغربية. يسلط البحث الضوء على المراحل الأساسية لتأسيس هذه الشركات وفقًا للتنظيم الجديد، الذي يعكس توجه المشرع نحو تعزيز الحرية التعاقدية بما يتناسب مع الشركات التي تبتعد عن تعقيدات شركات المساهمة التقليدية. تم التركيز على أهمية تحفيز الاستثمارات الأجنبية من خلال بيئة تجارية مرنة، تشجع على تأسيس شركات الأسهم المبسطة. كما تم التطرق إلى القواعد القانونية التي تحكم تشكيل هذه الشركات مع الحفاظ على النظام العام الاقتصادي، مشيرًا إلى وجود تقييدات تنظيمية وحمائية لضمان نجاح الشركات الجديدة فى البيئة الاقتصادية. وأكد البحث على أن شركات الأسهم المبسطة تعمل ضمن إطار قانوني يوازن بين الحرية التعاقدية والقواعد العامة المتعلقة بالمدونة التجارية، قانون الالتزامات والعقود، والقانون الضريبي.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

الدراستان تتناولان موضوع شركة الأسهم المبسطة وشركة المساهمة المبسطة، مع التركيز على خصائص التأسيس والإدارة فى النظم القانونية المختلفة. الدراسة الخامسة « خصوصيات تأسيس شركة الأسهم المبسطة» تتعلق بتأسيس هذه الشركات فى القانون المغربي، حيث تركز على مراحل تأسيس الشركة ضمن إطار القانون ٢٠-١٩، مع التأكيد على الحرية التعاقدية والمرونة التي توفرها هذه الشركات فى بيئة تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية. بينما تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» على كيفية تنظيم إدارة شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي، دون التطرق إلى مرحلة التأسيس أو مقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة.

الاختلاف الأساسي بين الدراستين يكمن فى أن الدراسة الخامسة تتعامل مع كيفية تأسيس شركة الأسهم المبسطة فى المغرب وتسلط الضوء على الجوانب القانونية المرتبطة بذلك، بينما تركز الدراسة الحالية على إدارة شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي وكيفية تنظيم هيكلها الإداري.

الدراسة السادسة:

صبحي، أيوب. «شركة الأسهم المبسطة»، مجلة منازعات الأعمال، هشام الاعرج، ع٧٤، فبراير ٢٠٢٣.

الملخص:

يتناول البحث «شركة الأسهم المبسطة» دراسة تحليلية للقانون ١٩,٢٠ الذي أدرج شركة الأسهم المبسطة ضمن النظام القانوني المغربي. تم تنظيم هذه الشركة بموجب المواد ١-٤٣ إلى ١٥-٤٣ من القانون ٥,٩٦، التي اقتبست من القانون التجاري الفرنسي الذي كان السباق فى تقديم هذا النموذج بموجب القانون ١,٩٤. تهدف هذه الشركة إلى إضفاء مزيد من المرونة على تأسيس وتسيير الشركات التجارية، مما يميزها عن شركات المساهمة التقليدية المعقدة. يركز البحث على كيفية تبني هذه الفكرة فى المغرب واستفادة الاقتصاد من مرونة هذه الشركات فى عمليات التأسيس والإدارة مقارنة بالشركات الأخرى.

وجه الشبه والاختلاف بين الدراستين:

الدراستان تشتركان فى دراسة نوع من الشركات ذات الطابع المبسط، حيث تتناولان الخصائص القانونية والإدارية لشركات الأسهم المبسطة فى المغرب (الدراسة السادسة) والسعودية (الدراسة الحالية). الدراسة السادسة «شركة الأسهم المبسطة» تركز على دراسة القانون ١٩,٢٠ فى المغرب، الذي يدرج شركة الأسهم المبسطة ضمن النظام القانوني المغربي ويعزز مرونة تأسيس وإدارة هذه الشركات مقارنة بشركات المساهمة التقليدية. بينما تركز الدراسة الحالية «إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي: دراسة قانونية» على كيفية إدارة شركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي، مع تحديد أسس تنظيم الإدارة وقراراتها.

الاختلاف الأساسي بين الدراستين يكمن فى أن الدراسة السادسة تتناول القانون المغربي وتحديدًا تنظيم شركات الأسهم المبسطة، بينما تركز الدراسة الحالية على النظام السعودي وتحليل كيفية تنظيم الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة بشكل خاص.

منهجية البحث:

- المنهج الوصفي التحليلي.
- الرجوع إلى نظام الشركات السعودي ولائحته التنفيذية.
- الاستعانة بآراء الفقهاء وشراح القانون والباحثين المتخصصين.
- المقارنة مع أنظمة قانونية أخرى (إن وجدت أنظمة مشابهة).

المبحث الأول
الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة

تمهيد وتقسيم:

تعتبر شركة المساهمة المبسطة من بين الأنواع الحديثة والمبتكرة فى هيكلية الشركات التجارية فى النظام السعودي، حيث تمثل خطوة متقدمة نحو تسهيل بيئة الأعمال وتعزيز قدرتها التنافسية على مستوى المنطقة والعالم. يعكس هذا النوع من الشركات التوجه نحو تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس الشركات، مما يساهم فى تحسين مناخ الاستثمار وجذب رواد الأعمال من داخل المملكة وخارجها. وتتمثل أهمية شركة المساهمة المبسطة فى قدرتها على تقديم حلول مرنة تتناسب مع احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتسم بوجود قواعد قانونية مرنة تقلل من البيروقراطية المعقدة التي كانت تفرضها الشركات المساهمة التقليدية. كما أن هذه الشركات تعتمد على هيكل قانوني يقتصر على فئة واحدة من الشركاء، مما يعني أن مسؤولية الشريك تقتصر على قيمة حصته فى الشركة دون المساس بممتلكاته الشخصية[١].

من خلال هذا المبحث، سنستعرض الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة فى النظام السعودي، بدءًا من تعريف هذه الشركة وخصائصها المميزة، وصولًا إلى التحديات القانونية والإجرائية التي قد تواجهها أثناء عملية التأسيس والإدارة. سيتناول هذا المبحث أيضًا تنظيم رأس المال وتوزيع الأسهم، وكيفية إدارة الرقابة والإشراف على الشركات لضمان التزامها بالقوانين المحلية وحماية حقوق المساهمين.

سوف نلقي الضوء فى البداية على مفهوم شركة المساهمة المبسطة وأهم خصائصها، مع التركيز على الاختلافات الجوهرية بينها وبين الأنواع التقليدية لشركات المساهمة. سننتقل بعد ذلك إلى الإجراءات القانونية المتعلقة بتأسيس هذه الشركات، بدءًا من الخطوات الأولية وصولًا إلى استكمال إجراءات التأسيس بنجاح. كما سنناقش رأس المال وكيفية توزيعه بين المساهمين، مع توضيح كيفية

(١) عبيابة، إسماعيل، الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة، مجلة المرافعة، العدد ٢٤، ٢٠١٧ م، ص ٢٤.

تعامل النظام القانوني مع الحصص العينية. أخيرًا، سيتناول المبحث طرق الرقابة والإشراف على الشركات لضمان التزامها بالقوانين المعمول بها.

من خلال هذا التحليل، سنستعرض الآليات التي تضمن نجاح شركة المساهمة المبسطة وتساعد فى تنمية القطاع التجاري فى المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: مفهوم شركة المساهمة المبسطة وخصائصها.
- المطلب الثاني: التأسيس والإجراءات المطلوبة.
- المطلب الثالث: رأس المال وتوزيع الأسهم.
- المطلب الرابع: الرقابة والإشراف على الشركة.

المطلب الأول

مفهوم شركة المساهمة المبسطة وخصائصها

على الرغم من أن شركة المساهمة المبسطة تشكل نوعًا جديدًا فى النظام القانوني السعودي ، إلا أن المنظم السعودي لم يقدم تعريفًا دقيقًا لهذه الشركة ضمن نظام الشركات، وإنما اكتفى بالإشارة إلى تطبيق الأحكام العامة لشركات المساهمة عليها فيما لم يُذكر فيه نص خاص. إذ نصت المادة ١٣٨ من نظام الشركات السعودي على أنه « تسري على شركة المساهمة المبسطة فيما لم يرد به نص خاص فى هذا الباب، وبما يتفق مع طبيعتها، أحكام شركة المساهمة عدا المواد: (الحادية والستين)، و(الثالثة والستين)، ومن (السابعة والستين) إلى (الحادية والسبعين)، ومن (الرابعة والسبعين) إلى (الثامنة والثمانين)، ومن (التسعين) إلى (الرابعة والتسعين)، و(الخامسة والتسعين/ ١)، ومن (السادسة والتسعين) إلى (الثامنة والتسعين)، و(المائة)، و(الأولى بعد المائة)، و(الحادية عشرة بعد المائة / ٢)،

و(الحادية والعشرين بعد المائة)، و(الثانية والعشرين بعد المائة)»[1].

تُعرَّف شركة المساهمة المبسطة على أنها «شركة يؤسسها شخص واحد أو أكثر، من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ويكون رأس مالها مقسَّمًا إلى أسهم قابلة

(١) الأحكام المستثناة التي وردت فى النصوص المتعلقة بشركة المساهمة المبسطة تتضمن مجموعة من النقاط التي لا تنطبق على هذا الشكل الجديد من الشركات، وذلك نظرًا لطبيعتها الخاصة التي تتسم بالمرونة والبساطة فى الإجراءات القانونية والإدارية مقارنة بشركات المساهمة التقليدية. سنقوم فى هذه الفقرة بتوضيح هذه الاستثناءات بشكل مفصل:

بيانات نظام شركة المساهمة الأساس: فى حين أن شركات المساهمة التقليدية تتطلب تفصيلات معقدة فى نظامها الأساسي، فإن شركة المساهمة المبسطة يتم إعفاؤها من بعض هذه الإجراءات الصارمة المتعلقة بإعداد نظام الشركة الأساسي، بما يتماشى مع تبسيط عملية التأسيس.

الاكتتاب خلال مرحلة التأسيس: فى شركة المساهمة التقليدية، يتم الاكتتاب فى الأسهم فى مرحلة التأسيس وفقًا للإجراءات المنصوص عليها فى النظام، بينما قد تختلف هذه الإجراءات أو تُستثنى فى شركة المساهمة المبسطة، مما يتيح مرونة أكبر فى توزيع الأسهم خلال هذه المرحلة.

الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه: لا يتطلب النظام التقليدي لشركات المساهمة عادةً ترشيحات معقدة أو انتخابًا رسميًا لأعضاء مجلس الإدارة، ولكن قد لا يكون ذلك قابلاً للتطبيق بنفس الطريقة فى شركة المساهمة المبسطة، حيث قد يتم تبسيط الإجراءات أو استبدالها بممارسات أقل تعقيدًا.

انتهاء دورة مجلس الإدارة أو اعتزال أعضائه: فى شركة المساهمة التقليدية، تتضمن اللوائح تفاصيل دقيقة بشأن نهاية فترة عضوية مجلس الإدارة أو إجراءات الاستقالة والاعتزال من قبل الأعضاء، بينما فى شركة المساهمة المبسطة، قد تكون هذه الإجراءات أقل تعقيدًا وتستند إلى النظام الأساسي للشركة.

الإفصاح عن المصلحة فى الأعمال والعقود: فى شركة المساهمة التقليدية، هناك التزام قوي من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي مصلحة شخصية فى المعاملات والعقود التي تتم بين الشركة وأطراف أخرى. فى المقابل، قد لا تكون هذه القيود نفسها مفروضة على شركة المساهمة المبسطة، خاصة إذا كان هناك عدد محدود من الشركاء.

عقد القروض والتصرف فى أصول الشركة: يتطلب نظام شركة المساهمة التقليدية موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين قبل عقد القروض أو التصرف فى الأصول الكبيرة. ومع ذلك، قد تكون هذه الإجراءات مبسطة أو لا تنطبق بنفس الشكل فى شركة المساهمة المبسطة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وصلاحياتهم: فى الشركات التقليدية، يتم تحديد المكافآت والصلاحيات من خلال قواعد مفصلة، لكن شركة المساهمة المبسطة قد لا تحتاج إلى مثل هذه التفصيلات المتعددة نظرًا لطبيعتها البسيطة.

تمثيل شركة المساهمة واجتماعات مجلس الإدارة: قد تقتصر شركة المساهمة المبسطة على حضور اجتماعات مجلس الإدارة من خلال شخص واحد أو عدد محدود من الأفراد، مما يقلل من الحاجة إلى الإجراءات المعقدة المرتبطة باجتماعات الشركات الكبيرة.

الإنابة فى حضور الاجتماعات وسريان قرارات مجلس الإدارة: فى الشركات التقليدية، هناك قوانين صارمة بشأن الإنابة والحضور، بينما قد يتم استثناء هذه اللوائح أو تبسيطها فى شركة المساهمة المبسطة.

إجراءات الجمعية العامة: بما أن شركة المساهمة المبسطة يمكن أن تتكون من عدد قليل من المساهمين أو حتى شخص واحد، فإن إجراءات عقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين قد تكون أقل تعقيدًا مقارنة بالشركات الأكبر. وقد يتم استثناء أو تعديل بعض الأحكام الخاصة بنصاب الاجتماعات وطريقة التصويت فى الجمعية العامة.

إصدار القرارات بالتمرير: يسمح النظام التقليدي فى بعض الحالات بإصدار قرارات من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عبر التصويت بالتمرير، بينما قد تتبنى شركة المساهمة المبسطة آليات أكثر مرونة أو استثنائية لهذه العملية.

القيود المتعلقة بتداول الأسهم: فى شركات المساهمة التقليدية، قد يتم تحديد شروط صارمة لتداول الأسهم بين المساهمين والجمهور. وفي شركة المساهمة المبسطة، قد تسمح القوانين بتخفيف هذه القيود أو فرض قيود مرنة تتماشى مع حجم الشركة وطبيعتها.

القوائم المالية وتقرير النشاط: تتطلب الشركات التقليدية إعداد وتقديم تقارير مالية مفصلة ومراجعة هذه التقارير بانتظام. بينما فى شركة المساهمة المبسطة، قد تكون هذه المتطلبات أقل تعقيدًا، وقد يكون التقرير المالي أقل تفصيلاً.

كل هذه الأحكام المستثناة تعكس الطبيعة البسيطة والمرنة لشركة المساهمة المبسطة، التي تهدف إلى تسهيل إجراءات تأسيس وإدارة الشركات وتوفير بيئة قانونية مريحة للمستثمرين الصغار والمتوسطين.

للتداول. تكون الشركة هي المسؤولة وحدها عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها، وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها فقط.»[١].

تعكس هذه التعريفات بعض الخصائص الأساسية التي تميز شركة المساهمة عن غيرها من الأشكال القانونية للشركات. ففي البداية، تتيح هذه الشركة إمكانية تأسيسها من شخص واحد أو أكثر، مما يعطي مرونة كبيرة فى عدد الشركاء أو المساهمين فى الشركة. كما أن رأس مالها يتم تقسيمه إلى أسهم، وهذه الأسهم قابلة للتداول مما يوفر فرصة للمستثمرين فى المستقبل لبيع وشراء حصصهم فى الشركة بسهولة.

أما بخصوص المسؤولية، فإن شركة المساهمة المبسطة تضمن حماية مالية للمساهمين، حيث تقتصر مسؤولية كل مساهم على قيمة الأسهم التي اكتتب فيها فقط، مما يعني أن المساهمين ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة أو التزاماتها بما يتجاوز حصصهم فى رأس المال[٢].

تعد هذه الميزة من أبرز مميزات شركات المساهمة المبسطة، حيث تُعتبر المسؤولية المحدودة أحد العوامل التي تشجع المستثمرين على المشاركة فى تأسيس الشركات دون الخوف من تحمل المسؤوليات المالية التي قد تؤثر على أموالهم الشخصية.

وقد عرف بعض الفقهاء[٣] شركة المساهمة المبسطة بأنها «شركة يُحدد المساهمون فيها رأس مالها، ويقسم إلى أسهم، ويتولى المساهمون تنظيم هيكلة الشركة وطريقة عملها وتحديد كيفية إدارتها فى نظام الشركة الأساس. كما يحل المساهمون محل الجمعية العامة فى شركة المساهمة، وتقتصر مسؤوليتهم على أداء قيمة الأسهم المكتتب فيها. والشركة وحدها تكون مسؤولة عن الديون والالتزامات المترتبة عليها أو الناشئة عن نشاطها."

(١) المادة ٥٨ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

(٢) أحربيل، خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة فى القانون المغربي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد ٧، رسالة ماجستير، ٢٠١٧ م، ص ٣٥.

(٣) غامدي، عبدالهادي محمد، القانون التجاري السعودي وفقًا لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد، ١٤٤٤ هـ، ص ٢٧٥. وقد عرفها المشرع الجزائري فى المادة ٧١٥ مكرر ١٣٣ بأنها «الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا فى حدود ما قدموا من حصص. ويمكن أن تؤسس من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص...»، وللمزيد من التفاصيل، راجع: بن الذيب حمزة، قراءات فى خيار تبني شركة المساهمة البسيطة، مجلة قضايا معرفية، ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين شركة المساهمة التقليدية وشركة المساهمة المبسطة، إلا أنهما يختلفان فى بعض الجوانب الهامة التي تعكس خصوصية شركة المساهمة المبسطة. وفيما يلي أبرز الفوارق بينهما[١]:

تنظيم هيكلة الشركة وطريقة عملها: فى شركة المساهمة المبسطة، يتمتع المساهمون بحرية كبيرة فى تنظيم هيكلة الشركة وطريقة عملها، حيث يتم تحديد جميع التفاصيل المتعلقة بنظام الشركة فى «نظام الشركة الأساس». هذا يمنح المساهمين مرونة فى تحديد الطريقة التي تدار بها الشركة، بالإضافة إلى تقسيم السلطات والمسؤوليات داخل هيكلها التنظيمي، بما يتناسب مع احتياجاتهم ومتطلبات العمل.

حلول المساهمين محل الجمعية العامة: فى شركة المساهمة التقليدية، يتمتع المساهمون بحقوق واسعة فى الجمعية العامة العادية وغير العادية، حيث يتم من خلالهما اتخاذ قرارات هامة بشأن الشركة. لكن فى شركة المساهمة المبسطة، يحل المساهمون محل الجمعية العامة العادية وغير العادية، حيث يتم اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الشركة، وذلك ضمن الأحكام التي تسري على هذا النوع من الشركات. علاوة على ذلك، يحق للمساهمين تحديد من يتولى اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية فى «نظام الشركة الأساس»، وذلك فى الحالات التي لا يكون فيها نص قانوني خاص ينظم هذه الاختصاصات.

اختصاصات رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس إدارتها: فى شركة المساهمة المبسطة، يتم منح رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس إدارتها صلاحيات واسعة تشمل جميع الاختصاصات المقررة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة التقليدية. بمعنى آخر، يحل هؤلاء الأشخاص محل مجلس إدارة شركة المساهمة التقليدية، مع احتفاظهم بجميع الصلاحيات التي تخول لهم اتخاذ القرارات الهامة فى الشركة، وذلك فيما لم يكن هناك نص خاص يحدد خلاف ذلك. يتم تكييف هذه الاختصاصات وفقًا لاحتياجات وطبيعة شركة المساهمة المبسطة، مما يوفر سهولة فى الإدارة واتخاذ القرارات.

(١) أحريبل، خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة فى القانون المغربي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد ٧، رسالة ماجستير، ٢٠١٧م، ص ٤٠.

إجمالاً، تساهم هذه الفوارق فى منح شركة المساهمة المبسطة مرونة أكبر مقارنة بشركة المساهمة التقليدية[١]، وتوفر بيئة قانونية أكثر بساطة وملاءمة لتأسيس وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم فى تشجيع ريادة الأعمال وتحفيز الاستثمارات فى المملكة.

وفي الواقع، لا يوجد اختلاف جوهري فى التعريف بين شركة المساهمة التقليدية وشركة المساهمة المبسطة من حيث الهيكل الأساسي، حيث تتميز كلتا الشركتين بوجود رأس مال مقسم إلى أسهم، ومسؤولية محدودة للمساهمين. ومع ذلك، يبرز التميز بين النوعين فى عدة جوانب إجرائية وإدارية، حيث تمنح شركة المساهمة المبسطة المساهمين القدرة على تحديد تنظيم هيكل الشركة وطريقة عملها، فضلًا عن تخلّيهم محل الجمعية العامة فى اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالشركة.

لكن، من منظور قانوني، يمكن ملاحظة أن المنظم السعودي قد أدرج شركة المساهمة المبسطة ككيان قانوني مستقل ضمن الأنواع المعترف بها فى المملكة. فقد أوردها بشكل خاص فى المادة الرابعة من نظام الشركات السعودي، كما خصص لها الباب الخامس من النظام ذاته لتوضيح الأحكام المتعلقة بها. هذا يعكس موقف المنظم السعودي الواضح فى اعتبار شركة المساهمة المبسطة شكلًا قانونيًا مستقلًا عن شركة المساهمة التقليدية، ويعزز من دور هذه الشركة كأداة قانونية مرنة توفر فرصًا استثمارية جديدة، خاصةً فى سياق التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتحفيز ريادة الأعمال.

من خلال هذه المعالجة القانونية الخاصة، يتضح أن شركة المساهمة المبسطة تمثل خيارًا مبتكرًا يلبي احتياجات سوق الأعمال السعودي، وتساهم فى تحسين بيئة الاستثمار بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وبشأن خصائص شركة المساهمة المبسطة، تمثل شركة المساهمة المبسطة أحد الأشكال الحديثة فى عالم الشركات التجارية، وقد تم إدخال هذا النوع من الشركات فى النظام القانوني السعودي بموجب نظام الشركات الجديد، تماشيًا

(١) سامي محمد عليان الخرابشة، حوكمة الشركات المساهمة المدرجة فى بورصة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٢.

مع التوجهات الاقتصادية الكبرى التي تسعى المملكة لتحقيقها وفقًا لرؤية ٢٠٣٠. وتعد شركة المساهمة المبسطة من أبرز الابتكارات القانونية التي تهدف إلى تسهيل إنشاء الشركات وزيادة الفرص الاستثمارية، خاصةً فى قطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تتميز شركة المساهمة المبسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن الأشكال الأخرى من الشركات التجارية مثل شركات المساهمة التقليدية وشركات الأشخاص[١]. فهي توفر للمستثمرين مرونة كبيرة فى تأسيس وإدارة الشركة، بالإضافة إلى أن مسؤولية المساهمين فيها تكون محدودة بمقدار حصصهم فى رأس المال، مما يمنحهم حماية قانونية من الالتزامات المالية التي قد تنشأ عن نشاط الشركة[٢].

من جانب آخر، تتيح شركة المساهمة المبسطة تأسيسها من شخص واحد أو أكثر، مما يعكس مرونة أكبر مقارنة بشركات المساهمة التقليدية التي تتطلب عددًا أكبر من المؤسسين. كما يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم قابلة للتداول، مما يسهل عملية نقل الملكية بين المساهمين ويعزز من جاذبيتها للمستثمرين.

إن التأسيس السهل والإجراءات القانونية المبسطة لهذه الشركة، بالإضافة إلى المسؤولية المحدودة للمساهمين، جعل منها خيارًا مثاليًا للمستثمرين الذين يسعون إلى تأسيس كيان تجاري بعيد عن التعقيدات الإدارية والمالية التي قد تواجهها الشركات الكبرى. وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى استكشاف الأحكام القانونية لشركة المساهمة المبسطة ودورها فى تطوير بيئة الأعمال فى المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

أولًا: عدم اشتراط حد أدنى لعدد الشركاء

يعد تعدد الشركاء أحد الأركان الأساسية فى عقد الشركة التقليدي[٣]، حيث يتطلب وجود شخصين أو أكثر يلتزمون بتقديم حصص فى رأس مال الشركة. ومع

(١) ناهد مبروك على سليم، شركات المساهمة ودورها فى تنمية الاقتصاد القومي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م، ص ٣١.

(٢) بوقرور سعيد، النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة البسيطة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ٥٥٦.

(٣) مطلق سعود فرحان المطيري، سلطة إدارة الشركة تجاه حق الشريك فى الحصول على الأرباح (دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الكويتي)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠م، ص ١١.

ذلك، فإن المنظم السعودي قد منح مرونة كبيرة فيما يتعلق بعدد الشركاء فى شركة المساهمة المبسطة، إذ أجاز تأسيس هذه الشركة من قبل شخص واحد فقط، وهو ما يطلق عليه « شركة المساهمة المبسطة من شخص واحد ». هذه الميزة تعكس التطور الذي شهده النظام القانوني السعودي، حيث يهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات وتشجيع ريادة الأعمال، خصوصًا فى القطاعات الصغيرة والمتوسطة[١].

فى حال تأسيس شركة المساهمة المبسطة من قبل شخص واحد أو إذا آلت جميع أسهم الشركة إلى شخص واحد، تترتب على ذلك عدة آثار قانونية هامة:

- مسؤولية محدودة: يقتصر مسؤولية الشخص الذي يمتلك جميع أسهم الشركة على المبلغ الذي خصصه ليكون رأس مال للشركة. هذه الميزة تجعل من شركة المساهمة المبسطة خيارًا جذابًا بالنسبة للمستثمرين، حيث توفر لهم الحماية من أي مسؤولية مالية تتجاوز حصتهم فى رأس المال.
- صلاحيات المساهمين: على الرغم من أن الشركة تأسست من شخص واحد، إلا أن هذا الشخص يتمتع بالصلاحيات التي يتمتع بها المساهمون فى الشركات المساهمة. هذا يشمل اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، والتي يجب أن تصدر كتابة وتُسجل فى سجل خاص لدى الشركة[٢].
- هذه الخصائص تبرز المزايا الكبيرة لشركة المساهمة المبسطة، مما يجعلها نموذجًا قانونيًا مبتكرًا يسمح بتأسيس وإدارة الشركات بطريقة مرنة وبسيطة دون الحاجة إلى عدد كبير من الشركاء، مع الحفاظ على المسؤولية المحدودة وضمان حقوق المؤسسين.

ثانيًا: عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال

من أبرز المزايا التي تتمتع بها شركة المساهمة المبسطة هي إعفاءها من اشتراط الحد الأدنى لرأس المال، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو تسهيل تأسيس الشركات ودعم رواد الأعمال. حيث تنص المادة ١٣٩ من نظام الشركات السعودي على أنه « لا يسري متطلب الحد الأدنى لرأس المال المقرر لشركة المساهمة على شركة المساهمة

(١) مرسي، محمد مصطفى، الشركات التجارية فى ضوء قانون الشركات المصري، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٨ م، ص ٤٤.

(٢) المادة ١٥٠ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المبسطة»[١]. وبالتالي، لا يُلزم المؤسسون بتحديد رأس مال أدنى كما هو الحال فى شركات المساهمة التقليدية.

هذا التوجه يتسم بالمرونة الكبيرة، حيث يُترك تحديد قيمة رأس المال بين الشركاء المؤسسين أو مؤسس الشركة إذا كانت من شخص واحد. يتاح لهم تحديد رأس المال وفقًا لاحتياجات الشركة ومتطلباتها، كما يتم تحديد مصدر رأس المال وقيمة المدفوع منه فى «نظام الشركة الأساس». بذلك، يكون المبلغ المطلوب لتأسيس الشركة متفقًا عليه بين الأطراف المعنية، مما يعزز من قدرة المستثمرين على تأسيس شركات تناسب إمكانياتهم المالية[٢].

عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال يعد من التوجهات الحديثة فى التشريعات القانونية حول العالم[٣]، ويعتبر خطوة إيجابية لتشجيع ريادة الأعمال. هذه الميزة تتيح لصغار المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة إمكانية الدخول إلى عالم الشركات بمبالغ مالية تتناسب مع قدراتهم المالية. بذلك، تفتح شركة المساهمة المبسطة الفرصة أمام الأفراد لتأسيس شركاتهم الخاصة دون القلق بشأن توافر رأس المال الكبير الذي كان يشكل عقبة فى الماضي[٤].

هذا التوجه يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية فى تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تسهيل إجراءات تأسيس الشركات، مما يساهم فى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز بيئة الأعمال فى المملكة.

ثالثًا: المرونة فى تأسيس وإدارة الشركة

من أبرز خصائص شركة المساهمة المبسطة التي جعلت منها خيارًا جاذبًا للمستثمرين هي المرونة الكبيرة فى تأسيس وإدارة الشركة. فقد منح المنظم السعودي للشركاء كامل الحرية فى تنظيم هيكل الشركة وإدارتها بما يتناسب

(١) المادة ١٣٩/ ١ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

(٢) العزام، أمجد حسن وآخرون، التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة (دراسة مقارنة). المجلة الأردنية فى القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٣م، ص ٧٧.

(٣) أحمد حجي، عاطف عبدالعال زيدان، الموسوعة العلمية فى الشركات وتأسيسها، المجلد الثاني، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م، ص ٢٨.

(٤) العمر، عدنان صالح، الوجيز فى الشركات التجارية وأحكام الإفلاس وفقاً لنظام الشركات ١٤٤٣ هـ ونظام الإفلاس الجديد، ط. الخامسة، ١٤٤٤ هـ، ص ٥٨.

مع احتياجاتهم وأهدافهم، وذلك بخلاف شركة المساهمة التقليدية التي تتميز بتعقيدات قانونية وإدارية أكبر[١].

فالمنظم السعودي أتاح للشركاء فى شركة المساهمة المبسطة حرية تحديد التفاصيل المتعلقة بتشكيل الشركة وطريقة إدارتها، مما يتيح لهم تكوين هيكل تنظيمي يتماشى مع طبيعة العمل والعلاقة بين الشركاء. كما يحق لهم تحديد رأس المال وقيمة الأسهم وطبيعة الإدارة والمراكز المالية دون التقيد بالاشتراطات المعقدة التي قد تواجهها الشركات المساهمة التقليدية. وهذا يعزز من قدرة المؤسسين على تطوير الشركة وتكييفها وفقًا لمتطلباتهم، مما يجعلها خيارًا مرنًا يلبي احتياجات الشركات الناشئة أو التي تعتمد على نماذج أعمال مبتكرة.

من ناحية أخرى، فإن هذا النظام يضمن تسهيل الإجراءات الخاصة بتأسيس وإدارة الشركة. إذ يمكن للمؤسسين اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالشركة بحرية، بحيث تكتب القرارات وتدون فى سجل خاص لدى الشركة، مما يعزز من الشفافية ويسهل متابعة سير العمل. وفي حالة تأسيس شركة المساهمة المبسطة من شخص واحد، يمارس هذا الشخص سلطات الرئيس وسلطات المساهمين فى آن واحد، مما يمنحه القدرة على اتخاذ جميع القرارات الحيوية المتعلقة بإدارة الشركة[٢].

هذه المرونة تساعد فى تبسيط الإجراءات وتوفير بيئة قانونية مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات فى سوق العمل، مما يحقق أهداف المنظم فى تشجيع هذا النوع من الشركات وجذب المزيد من الاستثمارات.

رابعًا: حلول المساهمين مكان الجمعيات العامة

تعد ميزة حلول المساهمين محل الجمعيات العامة من أبرز الخصائص التي تميز شركة المساهمة المبسطة، حيث يتولى المساهمون فى هذه الشركات اتخاذ جميع القرارات التي كانت تُتخذ فى الجمعيات العامة للشركات المساهمة التقليدية. يشمل ذلك اتخاذ قرارات مهمة مثل إدارة الشركة، توزيع الأرباح، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة. هذا التوجه يساهم فى تبسيط عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة ويمنح المساهمين مرونة أكبر فى إدارة شؤون الشركة دون الحاجة للرجوع

(١) انظر المواد ١٣٨ و ١٣٩ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ١٥٠ /ب من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

إلى الجمعيات العامة المعقدة، مما يؤدي إلى تسريع الإجراءات وزيادة الكفاءة فى اتخاذ القرارات.

يمكّن هذا النظام المساهمين من تحديد من يتولى هذه الاختصاصات من بينهم، ويُفترض أن يتم ذلك فى نظام الشركة الأساس، وهو الوثيقة القانونية التي تحدد كيفية إدارة الشركة وتنظيم أعمالها. يتم ذلك فى إطار مرن، حيث يحق للمساهمين الاتفاق على كيفية ممارسة هذه الاختصاصات بما يتناسب مع احتياجات الشركة وطبيعة العمل، وذلك فى حدود ما لم يُنص عليه بنص خاص فى النظام.

إلغاء الحاجة إلى وجود جمعيات عامة عادية وغير عادية يُسهم بشكل كبير فى تسهيل إجراءات اتخاذ القرارات وتخفيف الأعباء الإدارية. كما يمنح المساهمين فى شركة المساهمة المبسطة القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة وكفاءة، مما يعزز من مرونة إدارة الشركة ويمنحها مزيدًا من الاستقلالية، خاصة فى الشركات الصغيرة أو تلك التي تضم عددًا محدودًا من المساهمين.

هذه الميزة تجعل من شركة المساهمة المبسطة نموذجًا مناسبًا للمستثمرين الذين يسعون لتبسيط الإجراءات الإدارية مع الحفاظ على مرونة عالية فى اتخاذ القرارات وتنظيم الشركة.

خامسًا: تسوية المنازعات عن طريق الوسائل البديلة لفض المنازعات

تتمتع شركة المساهمة المبسطة بمرونة قانونية لا تقتصر على هيكلتها وإدارتها فحسب، بل تمتد أيضًا إلى كيفية تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المختلفة المعنية بالشركة. فطبقًا لما نص عليه نظام الشركات السعودي، يمكن للمؤسسين والمساهمين فى شركة المساهمة المبسطة أن يدرجوا فى نظام الشركة الأساس بندًا ينص على تسوية المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين المساهمين أو بين الشركة ورئيسها أو مديرها أو أعضاء مجلس إدارتها، باستخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، مثل التحكيم أو غيره من الآليات القانونية البديلة.

إدراج هذه الوسائل فى النظام الأساس للشركة يمثل خطوة هامة نحو تبسيط إجراءات حل النزاعات وتجنب اللجوء إلى المحاكم، مما يوفر الوقت والتكاليف على جميع الأطراف المعنية. يعد التحكيم من أكثر الوسائل البديلة شيوعًا لحل النزاعات فى الشركات، حيث يتم فيه اختيار محكم أو هيئة تحكيم مستقلة للبت فى النزاع، وهو غالبًا ما يكون أكثر سرعة ومرونة مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية.

ومع ذلك، يشير النظام إلى أن هذا الخيار لا يشمل الأفعال الجنائية، حيث تبقى تلك القضايا ضمن اختصاص القضاء الجنائي ولا يمكن تسويتها عبر التحكيم أو أي وسيلة بديلة أخرى[1].

تعتبر هذه الميزة من وسائل تبسيط الإجراءات وحل النزاعات بشكل فعّال، مما يعزز بيئة عمل مرنة ومستقرة فى شركة المساهمة المبسطة. هذه الخيارات تجعل من الشركة بيئة قانونية أكثر توافقًا مع احتياجات السوق والأعمال التجارية، وتساهم فى تقليل التعقيدات القانونية وتحفيز المستثمرين على التوجه نحو هذا النوع من الشركات.

(١) المادة ١٥٣ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المطلب الثاني

التأسيس والإجراءات المطلوبة

تأسيس الشركات يعتبر من الإجراءات الأساسية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي والاستثماري فى أي دولة[١]. وفي المملكة العربية السعودية، تعتبر شركة المساهمة المبسطة من الأنواع الحديثة التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات مع الحفاظ على حماية حقوق المساهمين وتحقيق المرونة اللازمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص. يتشابه تأسيس شركة المساهمة المبسطة مع تأسيس باقي أنواع الشركات فى العديد من الإجراءات، ولكنها تتضمن بعض التفاصيل الخاصة بها التي تهدف إلى تسهيل العملية وزيادة كفاءتها.

أولاً: تحرير النظام الأساس لشركة المساهمة المبسطة

تعد خطوة تحرير النظام الأساس أحد المراحل المهمة فى تأسيس شركة المساهمة المبسطة. حيث أن النظام الأساس هو الوثيقة القانونية التي تحتوي على مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية إدارة الشركة وتنظيم علاقتها مع المساهمين وأطراف أخرى. وقد حدد النظام السعودي عدة بنود يجب أن يشملها النظام الأساس لشركة المساهمة المبسطة، وذلك لضمان أن تكون الشركة متوافقة مع القوانين واللوائح المعمول بها فى المملكة.

من أهم البنود التي يجب أن يتضمنها النظام الأساس لشركة المساهمة المبسطة هو تحديد اسم الشركة، حيث يجب أن يكون الاسم مرتبطًا بشكل مباشر بالغرض الذي تأسست من أجله الشركة، وأن يتوافق مع القوانين السارية دون أن يتعارض مع أي أنظمة أو علامات تجارية أخرى. كما ينبغي أيضًا تحديد المركز الرئيس للشركة، والذي يمثل العنوان الذي ستتم من خلاله جميع المعاملات مع العملاء والمساهمين، ويجب أن يكون هذا العنوان واضحًا ومحددًا[٢].

غرض الشركة هو بند أساسي آخر يجب ذكره بوضوح فى النظام الأساس، حيث يجب أن يوضح ما هي الأنشطة التي ستقوم بها الشركة، مثل تقديم خدمات

(١) فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة والخاصة «دراسة مقارنة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م، ص ٢٨٢.

(٢) المادة ١٤٠ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

معينة أو تصنيع منتجات محددة، ويجب أن يتماشى هذا الغرض مع الأنشطة القانونية المعترف بها فى المملكة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد رأس المال المصرح به للشركة، مع توضيح ما إذا كان هذا المبلغ قد تم دفعه بالكامل أو تم دفع جزء منه فقط، وهذا يساعد فى فهم التزامات الشركة المالية فى بداية تأسيسها.

بالنسبة للأسهم، يجب تحديد عدد الأسهم التي سيتم إصدارها، بالإضافة إلى أنواعها وفئاتها إن وجدت. يشمل ذلك توضيح إذا كانت الأسهم ستكون عادية أو ممتازة، وتحديد القيمة الاسمية لكل سهم. كما يجب أيضًا تحديد مدة الشركة، إذا كانت ستكون لفترة محددة أو مفتوحة، وذلك لضمان وضوح المعايير الزمنية الخاصة بالشركة.

إدارة الشركة تعد من البنود الأساسية التي يجب تحديدها فى النظام الأساس. يجب أن يتم تحديد كيفية هيكلة الإدارة داخل الشركة، سواء كان من خلال مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين، مع وضع الإجراءات اللازمة لتعيين هؤلاء الأفراد. من الضروري أيضًا وضع أحكام بشأن التنازل عن الأسهم، بحيث يتم تحديد كيفية نقل ملكية الأسهم بين المساهمين أو للمستثمرين الجدد.

تعتبر اجتماعات المساهمين من البنود الهامة التي يجب أن تتضمنها النظام الأساسي[١]، حيث يجب تحديد الإجراءات المتعلقة بعقد الاجتماعات، وكذلك النصاب القانوني اللازم لصحة الاجتماعات. كما ينبغي تحديد كيفية اتخاذ قرارات المساهمين والنصاب اللازم لصدور القرارات، وذلك لضمان سير العمليات داخل الشركة بشكل سليم وفعال.

من البنود الأخرى المهمة تحديد تاريخ بدء السنة المالية للشركة، بحيث يتم تنظيم الشؤون المالية للشركة بطريقة مرنة ومنظمة، مما يسهل عملية تقديم التقارير المحاسبية. وأخيرًا، يمكن للمؤسسين أو المساهمين الاتفاق على إضافة بنود أو شروط إضافية ضمن النظام الأساس، شريطة أن تكون هذه البنود متوافقة مع الأنظمة والقوانين المعمول بها لضمان التزام الشركة بالقواعد القانونية.

(١) عبدالرحمن بن عبداللطيف عبدالمحسن الرشود، المسؤولية الجنائية عن توزيع الأرباح الصورية فى شركات المساهمة فى المملكة العربية السعودية «دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م، ص ٤٨.

ثالثًا: تقييم الحصص العينية

عند تأسيس شركة المساهمة المبسطة، يمكن أن يتكون رأس المال من حصص نقدية أو حصص عينية. فى حال تقديم حصص عينية، يجب اتباع إجراءات تقييم محددة لضمان تحديد قيمتها العادلة، وتختلف هذه الإجراءات وفقًا لحجم الحصص العينية بالنسبة لرأس مال الشركة الإجمالي[1].

إذا كانت الحصص العينية تمثل نسبة تقل عن نصف رأس مال الشركة، فإن التقييم لا يتطلب بالضرورة استعانة بمقيم معتمد، إلا إذا اتفق المؤسسون أو المساهمون على ضرورة ذلك. وبذلك، تكون هذه الحصص خاضعة لإجراءات تقييم داخلية أو استرشادية وفق ما يراه الأطراف المعنية مناسبًا.

أما فى حال كانت الحصص العينية تمثل أكثر من نصف رأس المال، فيجب إجراء تقييم من قبل مقيم معتمد أو مجموعة من المقيمين المعتمدين. يقوم هؤلاء المقيمون بإعداد تقرير شامل يوضح القيمة العادلة لهذه الحصص العينية. هذا التقرير يجب أن يُعرض على المؤسسين أو المساهمين للمراجعة والموافقة عليه، مما يتيح للمساهمين التحقق من دقة التقييم وشفافيته.

فى الوقت نفسه، يمكن لمقدمي الحصص العينية المشاركة فى عملية اتخاذ القرار بشأن تقييم هذه الحصص، لكنهم لا يمتلكون حق التصويت على تقرير التقييم نفسه، وذلك لضمان نزاهة العملية وحياد التقييم. هذا الإجراء يعكس أهمية ضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية فى شركة المساهمة المبسطة، مع الحرص على أن تكون القيمة المقدرة للحصص العينية دقيقة ومعقولة فى إطار تعزيز الشفافية والمصداقية فى تأسيس الشركة.

وبذلك فإن تأسيس شركة المساهمة المبسطة فى المملكة العربية السعودية هو عملية تنظيمية تتطلب الالتزام بعدد من الإجراءات القانونية والإدارية لضمان الامتثال للتشريعات السارية وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية. من خلال الاهتمام بتفاصيل مثل النظام الأساس، المستندات المطلوبة، وتقييم الحصص العينية، يتم توفير بيئة أعمال شفافة وفعالة تسهم فى تعزيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي فى المملكة.

(١) المادتين ١٤١ ، ١٢ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المطلب الثالث

رأس المال وتوزيع الأسهم

تعتبر الإدارة المالية جزءًا أساسيًا من هيكلة أي شركة، حيث تساهم فى ضمان استدامتها المالية وضمان الشفافية فى تعاملاتها المالية. فى هذا السياق، تتناول القوانين السعودية الخاصة بشركات المساهمة المبسطة جوانب متعددة من القوائم المالية، مراجع الحسابات، والأوراق المالية التي تصدرها الشركة.

وتعد القوائم المالية جزءًا أساسيًا من العمليات المحاسبية لأي شركة، حيث تمثل الأداة التي تعكس الوضع المالي للشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. فى هذا السياق، يُلزم النظام السعودي شركات المساهمة المبسطة بإعداد قوائمها المالية وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة فى المملكة فى نهاية كل سنة مالية، وإيداع هذه القوائم خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية[١].

إعداد القوائم المالية

يتعين على شركة المساهمة المبسطة إعداد قوائم مالية فى نهاية كل سنة مالية بناءً على المعايير المحاسبية المعتمدة فى المملكة، مثل المعايير المحاسبية السعودية، والتي تهدف إلى ضمان شفافيتها ودقتها. وهذه القوائم تشمل عادةً الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، التي تساعد الأطراف المعنية، سواء المساهمين أو الدائنين، فى تقييم الوضع المالي للشركة.

إيداع القوائم المالية

بعد إعداد القوائم المالية، يتعين على الشركة إيداعها لدى الجهات المعنية فى إطار الزمان المحدد. يجب أن يتم إيداع هذه القوائم خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة. تلتزم الشركة باتباع اللوائح والتنظيمات المعمول بها فى المملكة فى هذا الشأن، بما يضمن توفير البيانات المالية الدقيقة للمؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية المسؤولة[٢].

(١) المادة ١٧ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ٥ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.

هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يتيح للسلطات المعنية مراقبة الوضع المالي للشركة والاطلاع على نتائج أعمالها. كما يساعد هذا النظام فى التأكد من التزام الشركات بالقوانين المعمول بها واتباع المعايير المحاسبية الصحيحة، الأمر الذي يساهم فى توفير بيئة اقتصادية منظمة تحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

عند إيداع القوائم المالية، يتعين على الشركة التأكد من أن كافة البيانات المقدمة تعكس حقيقة الوضع المالي لها، بما فى ذلك الإيرادات والمصروفات، والأصول والخصوم، وكذلك أي ملاحظات أو استثناءات قد تؤثر على صورة القوائم المالية. هذا الإجراء يهدف إلى تمكين الجهات الحكومية والمراجعين من تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وقياس أدائها المالي خلال الفترة المعنية.

بالتالي، يُعد إيداع القوائم المالية فى الوقت المحدد خطوة أساسية ضمن إجراءات الحوكمة التي تضمن المساءلة وتحقيق التوافق مع الأنظمة والقوانين المحلية.

احتفاظ السجلات المحاسبية والمستندات المؤيدة

على الشركة أيضًا الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية والمستندات المؤيدة لعملياتها التجارية وأعمالها المالية، مثل الفواتير والعقود، فى مقر الشركة الرئيسي أو فى أي مكان آخر يحدده المدير أو مجلس إدارة الشركة. هذه السجلات ضرورية لضمان الشفافية ولتوضيح كيفية تحصيل الإيرادات وتوزيع النفقات.

إيداع القوائم المالية عبر المركز السعودي للأعمال الاقتصادية

أحد أهم التطورات فى عملية إيداع القوائم المالية فى السعودية هو الخدمة الإلكترونية التي يقدمها المركز السعودي للأعمال الاقتصادية، حيث يُمكن الشركات من إيداع قوائمها المالية بشكل آلي عبر الإنترنت. تتيح هذه الخدمة للشركات أو مراجع الحسابات الخاص بها تقديم القوائم المالية بطريقة دقيقة وآمنة، مما يقلل من احتمالية الأخطاء. كما تسهم الخدمة فى رفع جودة ودقة

البيانات المالية، مما يعزز الثقة بين الأطراف المعنية ويُسهل من عملية الرقابة والتخطيط الاقتصادي.

مزايا الخدمة الإلكترونية

تتمثل أبرز مزايا إيداع القوائم المالية عبر النظام الإلكتروني فى توفير الوقت والجهد على المنشآت، حيث يتم تقديم القوائم المالية بشكل موحد إلى وزارة التجارة أو الهيئات الأخرى مثل الهيئة العامة للزكاة والدخل. كما توفر هذه الخدمة قاعدة بيانات ضخمة تساعد الأطراف ذات العلاقة، مثل المستثمرين والمراقبين الماليين، فى تحليل الأداء المالي للشركات وتخطيط الأعمال المستقبلية[١].

التساؤلات المتعلقة بالرقابة فى غياب مراجع الحسابات

رغم هذه الآليات المتطورة، يظل التساؤل قائمًا حول مدى كفاية الرقابة على شركة المساهمة المبسطة فى حال عدم وجود مراجع حسابات. فوجود مراجع حسابات مستقل يمكن أن يساهم فى تعزيز دقة البيانات المالية ويضمن التزام الشركة بالمعايير المحاسبية المعتمدة. ولكن فى حال عدم تعيين مراجع حسابات، قد تظل هناك تساؤلات حول قدرة النظام الرقابي على كشف أي مخالفات أو أخطاء مالية قد تحدث[٢].

بناءً على ما سبق، يتضح أن إعداد القوائم المالية وإيداعها وفقًا للأنظمة المعمول بها فى المملكة يعزز الشفافية المالية ويضمن توفير بيانات دقيقة تساعد فى المراقبة والتخطيط. إلا أن وجود مراجع حسابات يبقى عنصرًا حيويًا لضمان الشفافية التامة، خاصة فى الشركات الصغيرة أو تلك التي لا تتوافر لها الرقابة الداخلية الكافية.

(١) الجبر، محمد حسن، القانون التجاري السعودي، ط. السادسة، الرياض، ١٤٤٣ هـ، ص ٥٢.

(٢) الغشامي، حسين أحمد، ضمانات دائني شركة الشخص الواحد فى نظام الشركات السعودي الجديد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٧١، المجلد ١٠، إبريل ٢٠٢٣، ص ٢٠٦.

المطلب الرابع

الرقابة والإشراف على الشركة

تعد وظيفة مراجع الحسابات من العناصر الأساسية فى ضمان الشفافية والمصداقية للبيانات المالية للشركات، بما فى ذلك شركات المساهمة المبسطة. فالمراجع يقوم بمراجعة القوائم المالية وتقديم تقرير يعكس الوضع المالي للشركة، ويهدف إلى تأكيد التزام الشركة بالمعايير المحاسبية المعتمدة وتحديد مدى دقة المعلومات المالية. فى هذا السياق، يحدد النظام السعودي معايير وآليات محددة لضمان الاستقلالية والكفاءة فى عمل مراجع الحسابات[١].

١. تعيين مراجع الحسابات

يجب أن يعين المساهمون مراجع حسابات أو أكثر من المراجعين المرخص لهم من قبل الجهات المختصة فى المملكة. يُعد تعيين مراجع الحسابات خطوة حيوية فى ضمان دقة القوائم المالية للشركة، حيث يضمن المراجع أن البيانات المالية التي تقدمها الشركة تمثل صورة دقيقة وواقعية للوضع المالي لها. كما يتم تحديد أتعاب مراجع الحسابات ومدة عمله ونطاقه من قبل المساهمين فى الشركة، مما يوفر مرونة فى تحديد دور المراجع وتكاليف خدماته.

٢. الاستقلالية فى العمل

من أهم النقاط التي يحرص النظام على التأكيد عليها هي استقلالية مراجع الحسابات. يتعين على مراجع الحسابات أن يتصف بالاستقلال التام أثناء أداء عمله، بحيث لا يتأثر بأي مصالح شخصية أو ارتباطات قد تؤثر على تقريره أو رأيه المهني. يحظر النظام على مراجع الحسابات الجمع بين عمله كمراجع حسابات ومشاركته فى تأسيس الشركة التي يراجع حساباتها أو فى إدارتها أو عضوية مجلس إدارتها. كما لا يجوز لمراجع الحسابات أن يكون شريكًا لأي من مؤسسي الشركة أو مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو حتى أقاربهم، وهذا لضمان ألا تؤثر المصالح الشخصية على مهنية عمله[٢].

(١) المادة ١٨ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ٣٠ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

بالإضافة إلى ذلك، يُمنع مراجع الحسابات من شراء أو بيع حصص أو أسهم فى الشركة التي يقوم بمراجعتها خلال فترة المراجعة. كما لا يجوز له القيام بأي عمل فني أو استشاري فى الشركة التي يراجع حساباتها إلا إذا تم تحديده بموجب اللوائح المنظمة. هذه الشروط تهدف إلى ضمان أن يكون عمل المراجع محايدًا تمامًا ويعكس الحقيقة دون أي تأثيرات خارجية.

٣. صلاحيات مراجع الحسابات

من أجل أداء مهامه بشكل فعال، يُمنح مراجع الحسابات صلاحيات واسعة تمكنه من الاطلاع على جميع الوثائق والسجلات المحاسبية للشركة. يمكنه طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها للتحقق من أصول الشركة والتزاماتها المالية، وكذلك للتحقق من التزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة. كما يحق له الوصول إلى أي مستندات مؤيدة تدعم عملية المراجعة[١].

فى حال واجه مراجع الحسابات صعوبة فى الحصول على المعلومات اللازمة لأداء عمله، يتعين عليه توثيق ذلك فى تقرير يقدمه إلى المدير أو مجلس الإدارة. إذا استمرت الصعوبة فى تيسير العمل، يجب على المدير أو مجلس الإدارة دعوة المساهمين للاجتماع لمناقشة الموضوع. وإذا لم يقم المدير أو مجلس الإدارة بتوجيه الدعوة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ طلب مراجع الحسابات، يحق لمراجع الحسابات أن يدعو المساهمين للاجتماع.

٤. تقرير مراجع الحسابات

من أبرز مهام مراجع الحسابات هو إعداد تقرير سنوي يُعرض على المساهمين. يتضمن هذا التقرير تقييمه للقوائم المالية للشركة، ويعكس رأيه فى مدى عدالة القوائم المالية وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة. كما يتضمن التقرير ملاحظات المراجع حول أي مخالفات قد تكون حدثت سواء فى تطبيق أحكام النظام أو فى عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساسي[٢].

(١) المادة ٢٠/ ٤ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ٢٠/ ٥ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

يتعين على مراجع الحسابات عرض تقريره أو تقديم ملخص له فى اجتماع الجمعية العامة السنوي، أو أن يُعرض التقرير بالتمرير وفقًا لما تحدده اللوائح. يعتبر هذا التقرير أداة رئيسية فى إطلاع المساهمين على الوضع المالي للشركة ويعزز من الشفافية فى عملية اتخاذ القرارات.

٥. المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات

مراجع الحسابات يتحمل مسؤولية قانونية تجاه دقة المعلومات الواردة فى تقريره. فهو مسؤول عن الأضرار التي قد تنجم عن الأخطاء أو الإغفالات التي تحدث أثناء أداء عمله. فى حال كانت الشركة تضم أكثر من مراجع حسابات، يتحمل الجميع المسؤولية بالتضامن عن أي خطأ يقع، إلا إذا ثبت أن أحدهم لم يشارك فى الخطأ الموجب للمسؤولية[١].

تسهم هذه المسؤولية فى تعزيز الرقابة والحرص على أداء المراجعة بدقة واحترافية، مما يحمي الشركة والمساهمين والدائنين من أي مخالفات قد تضر بمصالحهم.

٦. استثناءات إلزامية تعيين مراجع الحسابات

على الرغم من أهمية تعيين مراجع حسابات فى الشركات، إلا أن هناك استثناءات لبعض الشركات التي قد تكون غير ملزمة بتعيين مراجع حسابات. على سبيل المثال، لا تسري متطلبات تعيين مراجع الحسابات على الشركات المتناهية الصغر أو الصغيرة، باستثناء تلك التي ينص عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي على ذلك، أو الشركات المدرجة فى السوق المالية أو التي تصدر أدوات دين أو صكوكًا تمويلية قابلة للتداول أو أسهمًا ممتازة أو قابلة للاسترداد.

كما تُستثنى الشركات الأجنبية والشركات التي تمتلك شركة أخرى أو تكون تابعة لها من إلزامية تعيين مراجع حسابات فى بعض الحالات. وهذه الاستثناءات تستند إلى أحجام الشركات ووضعها القانوني، حيث تُعتبر الشركات الصغيرة أو متناهية الصغر أكثر مرونة فى هذا المجال[٢].

(١) المادة ٢٠/ ٧ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ١٩/ ١ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

٧. التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة

على الرغم من الاستثناءات التي تتعلق بعدم تعيين مراجع حسابات فى الشركات الصغيرة أو المتناهية الصغر، فإن ذلك قد يثير بعض الإشكاليات المتعلقة بالرقابة الداخلية وحماية حقوق المساهمين والدائنين. فى غياب مراجع حسابات، قد تفتقر الشركة إلى الرقابة المالية المستقلة التي من شأنها الكشف عن الأخطاء المالية أو الاحتيال. هذا يمكن أن يعرض الشركة للمخاطر القانونية والمالية، مما يستدعي معالجة هذه الثغرة من خلال إيجاد آليات أخرى لضمان وجود رقابة مالية فاعلة، مثل اعتماد تدابير رقابة داخلية قوية أو تعيين مراجع حسابات خارجي فى حالات خاصة[١].

٨. دور مراجع الحسابات فى حماية حقوق المساهمين والدائنين

مراجع الحسابات له دور أساسي فى حماية حقوق المساهمين والدائنين من خلال التأكد من أن القوائم المالية تعكس الوضع الحقيقي للشركة. كما يساهم فى الكشف عن أي مخالفات أو عمليات غير قانونية قد تهدد استقرار الشركة. ولذلك، فإن دور مراجع الحسابات يتجاوز فقط مراجعة الأرقام المالية ليشمل ضمان شفافية الشركة، مما يساهم فى تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية[٢].

(١) المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات.

(٢) للمزيد راجع الغشامي، حسين أحمد، ضمانات دائني شركة الشخص الواحد فى نظام الشركات السعودي الجديد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٧١، المجلد ١٠، إبريل ٢٠٢٣، ص ٢٠٥ وما بعدها.

المبحث الثاني
إدارة شركة المساهمة المبسطة

تمهيد وتقسيم:

تتميز إدارة شركة المساهمة المبسطة بتوفير هيكل إداري مرن وبسيط، وهو ما يساهم فى تسريع اتخاذ القرارات وتقليل التعقيدات الإدارية التي كانت سائدة فى النظم التقليدية لشركات المساهمة. تتيح هذه المرونة للمساهمين فى شركة المساهمة المبسطة ممارسة صلاحياتهم بشكل مباشر، ما يساهم فى زيادة فعالية العمل وتحسين سرعة استجابة الشركة لتغيرات السوق والاقتصاد. كما أن هذه المرونة تتماشى مع أهداف النظام السعودي فى تطوير بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات داخل المملكة، حيث تُعد إدارة شركة المساهمة المبسطة عنصرًا جوهريًا فى نجاح هذه الشركات وجذب رواد الأعمال.

فى هذا المبحث، سنتناول أبرز جوانب إدارة شركة المساهمة المبسطة، بدءًا من هيكل الإدارة وكيفية توزيع المهام والصلاحيات بين المساهمين والمديرين. كما سيتم استعراض المسؤوليات والواجبات المترتبة على المديرين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على آليات اتخاذ القرارات داخل الشركة. وأخيرًا، سيتم التطرق إلى أهمية آليات الرقابة الداخلية وكيفية ضمان التزام الشركة بالقوانين والأنظمة السارية.

سيتناول المبحث فى البداية هيكل الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة، موضحًا كيفية توزيع الأدوار والصلاحيات داخل الشركة بما يتناسب مع طبيعة عملها. بعد ذلك، سنعرض صلاحيات المديرين أو المدير الواحد، مع الإشارة إلى كيفية تأثير هذه الصلاحيات فى إدارة الشركة بشكل فعال. كما سيتم مناقشة مسؤوليات المديرين والتزاماتهم القانونية والعملية فى الحفاظ على مصالح الشركة والمساهمين. فى المطلب التالي، سنناقش آلية اتخاذ القرارات فى اجتماعات المساهمين، مع التركيز على كيفية تنظيم هذه الاجتماعات والنصاب اللازم لتمرير القرارات. وفي المطلب الأخير، سيتم التطرق إلى آليات الرقابة الداخلية فى الشركة، ودور الرقابة فى الحفاظ على الشفافية والنزاهة فى سير العمل داخل الشركة.

من خلال هذا التحليل، سيتضح الدور الحيوي الذي تلعبه إدارة شركة المساهمة المبسطة فى تعزيز كفاءة الشركة وضمان التزامها بالمعايير القانونية والإدارية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: هيكل الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة.

المطلب الثاني: صلاحيات واختصاصات المديرين أو المدير الواحد.

المطلب الثالث: مسؤولية المديرين.

المطلب الرابع: اجتماعات المساهمين واتخاذ القرارات.

المطلب الخامس: آليات الرقابة الداخلية فى الشركة.

المطلب الأول

هيكل الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة

وفقًا لما ورد فى المادة ١٤٢ من نظام الشركات، فإن طريقة إدارة شركة المساهمة المبسطة يتم تحديدها فى النظام الأساسي للشركة. يُسمح فى هذا النظام بتعدد الخيارات للإدارة، مثل أن يتولى الإدارة رئيس أو مدير أو أكثر، أو أن يتم تشكيل مجلس إدارة، أو أي هيكل إداري آخر حسب ما تحدده الشركة فى نظامها الأساسي. كما يجب أن يحدد النظام الأساس طريقة تعيين المسؤولين عن إدارة الشركة، وعزلهم، وحدود صلاحياتهم وسلطاتهم، وكذلك طريقة عملهم. فى حال خلو النظام الأساس من أي أحكام تتعلق بهذا الموضوع، يتولى المساهمون تحديد طريقة الإدارة.

المطلب الثاني

صلاحيات واختصاصات المديرين أو المدير الواحد

يتمتع رئيس شركة المساهمة المبسطة أو مديرها، أو مجلس إدارتها بحسب الحالة، بأوسع السلطات فى إدارة الشركة بما يتوافق مع أغراضها وأهدافها، ولكن بما لا يتجاوز ما هو استثنائي أو محصور ضمن اختصاصات المساهمين وفقًا للنظام الأساسي للشركة. هذا يعني أن الرئيس أو المدير لا يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بالقضايا التي تدخل ضمن اختصاصات المساهمين إلا إذا تم تفويضه من قبلهم أو كان مخولًا بموجب النظام الأساس.

تفويض الصلاحيات

من حق الرئيس أو المدير أو مجلس الإدارة تفويض الغير للقيام ببعض الأعمال المقررة لهم. يمكن أيضًا أن يقوم مجلس الإدارة بتفويض بعض الأعضاء أو الغير بأداء مهام معينة ضمن الحدود المحددة لاختصاصاتهم.

تمثيل الشركة قانونيًا

يمثل الرئيس أو المدير أو مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء، هيئات التحكيم، والغير. كما يجوز لهم تفويض شخص آخر لتمثيل الشركة فى حال نص النظام الأساس على ذلك. تمثيل الشركة يشمل التعامل مع الأمور القانونية، العقوبات، والتحكيم، ويجب أن يتم هذا التمثيل فى إطار ما يسمح به النظام الأساس للشركة.

إعداد القوائم المالية

يتعين على رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس إدارتها، بحسب الأحوال، إعداد القوائم المالية للشركة وتقريرًا مفصلًا عن نشاطها ومركزها المالي بنهاية كل سنة مالية. هذا التقرير يجب أن يتضمن عرضًا للطريقة المقترحة لتوزيع الأرباح إن وجدت، مع التأكيد على أن هذه الوثائق، بالإضافة إلى تقرير مراجع الحسابات (إذا كان هناك مراجع)، يجب أن تعرض على المساهمين خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. ويجب أيضًا إيداع هذه الوثائق إلكترونيًا لدى المركز السعودي للأعمال الاقتصادية من خلال برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية[1].

(١) المادة ١٤٧ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

العقوبات فى حال الإخلال بالواجبات

فى حال إخلال الرئيس أو المدير أو مجلس الإدارة فى إعداد القوائم المالية أو حفظ السجلات المحاسبية وفق المعايير المعتمدة، ينص النظام على عقوبات. وفقًا للمادة ٢٦٢ من النظام، يعاقب الشخص المسؤول بغرامة قد تصل إلى خمسمائة ألف ريال سعودي فى حال إخلاله بواجباته فى إعداد القوائم المالية أو إيداعها فى الوقت المحدد. كما تشمل العقوبات كل من يخلّ بتوفير المستندات المؤيدة التي تبرز أعمال وعقود الشركة.

التزام الشركة بالتصرفات القانونية

تلتزم شركة المساهمة المبسطة بجميع الأعمال والتصرفات التي يجريها الرئيس أو المدير أو مجلس الإدارة باسم الشركة حتى ولو كانت خارج حدود اختصاصاتهم، وذلك ما دام الطرف الآخر فى التعامل مع الشركة لم يكن سيئ النية أو لم يكن يعلم بتجاوز تلك الأعمال لاختصاصات المسؤولين. يضمن هذا التزام الشركة بالتصرفات القانونية مهما كانت، ما لم يكن هناك سوء نية من طرف آخر فى المعاملة.

القيود على تقديم القروض والضمانات

فيما يتعلق بالقروض والضمانات، تنص المادة ١٤٤ من نظام الشركات على أن شركة المساهمة المبسطة لا يجوز لها تقديم قروض أو كفالات أو ضمانات لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربه. يُعتبر أي عقد يتم بالمخالفة لهذا الحكم باطلاً، ويمكن للشركة مطالبة المخالف بالتعويض عن الأضرار الناتجة.

ومع ذلك، يستثني النظام القروض والضمانات التي تمنحها الشركة وفق برامج تحفيز العاملين التي تمت الموافقة عليها مسبقًا من قبل المساهمين أو وفق أحكام النظام الأساس. يحق أيضًا للجهات المختصة تحديد الحالات والضوابط التي يمكن بموجبها تقديم القروض أو الضمانات للمساهمين.

وبذلك فإن الرئيس أو المدير أو مجلس الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة يتمتعون بصلاحيات واسعة تتعلق بإدارة الشركة، لكن هذه الصلاحيات تأتي

مع مسؤوليات قانونية ومالية دقيقة. من خلال النظام الأساسي، يتم تحديد كيفية تعيين هؤلاء المسؤولين وتحديد مهامهم، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى وجود عقوبات لمن يخلّ بالواجبات المالية والإدارية، لضمان استمرارية العمل بطريقة شفافة وقانونية تحمي حقوق المساهمين والجهات المعنية.

المطلب الثالث

مسؤولية المديرين

تعتبر مسؤولية رئيس أو مدير الشركة وأعضاء مجلس الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة من القضايا الجوهرية التي تساهم فى ضمان سلامة إدارة الشركة وحماية مصالح المساهمين والغير. وفقًا للنظام الأساسي لشركة المساهمة المبسطة، تتحمل الإدارة المسؤولية عن الأضرار التي قد تنشأ نتيجة لمخالفة أحكام النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس، أو بسبب الأخطاء والإهمال فى أداء أعمالهم.

المسؤولية التضامنية والشخصية

تكون المسؤولية فى شركة المساهمة المبسطة إما شخصية أو تضامنية. ففي حالة اتخاذ قرار جماعي من قبل المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة، يتحمل الجميع المسؤولية التضامنية عن الأضرار الناتجة عن هذا القرار. أما إذا كان القرار قد تم اتخاذه بأغلبية الآراء، فيتوجب على المديرين أو الأعضاء المعارضين تقديم اعتراضاتهم فى محضر الاجتماع ليُعفوا من المسؤولية. ويجب أن يكون الغياب عن الاجتماع سببًا معتمدًا للإعفاء من المسؤولية فقط إذا ثبت أن المدير أو العضو الغائب لم يكن على علم بالقرار أو أنه لم يتمكن من الاعتراض عليه بعد علمه به[١].

التغطية التأمينية

إحدى الوسائل التي توفرها شركة المساهمة المبسطة لحماية أعضائها هي التغطية التأمينية ضد المسؤولية التي قد تنشأ نتيجة لتصرفاتهم فى إطار عملهم الإداري. يتيح النظام للشركة توفير هذه التغطية للمديرين أو أعضاء مجلس الإدارة ضد أي مطالبة تنشأ بسبب أخطاء غير مقصودة أثناء ممارسة مهامهم. هذا النوع من التأمين يساعد فى حماية الأفراد ضد الأضرار المالية التي قد تنتج عن تصرفات غير مقصودة قد تؤثر على مصالح الشركة أو الأطراف الثالثة[٢].

(١) العزام، أمجد حسن وآخرون، التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة (دراسة مقارنة). المجلة الأردنية فى القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٣، ص ٧٩.

(٢) المادة ٢٨ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

حسن النية فى اتخاذ القرارات

يشترط النظام أن يُعد المدير أو عضو مجلس الإدارة قد أدى واجبه بحسن نية إذا تحقق عدد من الشروط الأساسية. أولاً، يجب ألا يكون له مصلحة شخصية فى القرار الذي يتخذه. ثانيًا، يجب أن يكون قد اطلع على المعلومات اللازمة والملائمة بشأن القرار. ثالثًا، يجب أن يعتقد أن هذا القرار يتماشى مع مصلحة الشركة. فى حالة مخالفة هذه الشروط، يمكن تحميل المدير أو العضو المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن ذلك. فى هذا السياق، يقع عبء إثبات أن المدير أو العضو قد تصرف بخلاف هذه المبادئ على المدعي[١].

موافقة المساهمين والجمعية العامة

على الرغم من أن موافقة الجمعية العامة أو المساهمين على القرارات التي يتخذها المدير أو مجلس الإدارة يمكن أن تعزز من شرعية هذه القرارات، إلا أن هذه الموافقة لا تعفي المديرين أو الأعضاء من المسؤولية إذا نتج عن تلك القرارات أي ضرر للشركة أو المساهمين. علاوة على ذلك، فإن إبراء ذمة المديرين أو الأعضاء من قبل المساهمين لا يمنع من رفع دعاوى ضدهم فى حال حدوث أضرار[٢].

الاستثناءات من المسؤولية

تنص القوانين على استثناء حالات التزوير والاحتيال من المدة الزمنية المحددة لرفع الدعوى ضد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة. بمعنى آخر، إذا كان الفعل الضار يتعلق بالتزوير أو الاحتيال، يمكن رفع الدعوى فى أي وقت حتى بعد انقضاء المدة المقررة.

(١) المادة ٣١ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

(٢) تنص المادة ٢٩ من نظام الشركات السعودي على آلية رفع دعوى المسؤولية ضد المدير أو أعضاء مجلس الإدارة فى حال حدوث أضرار على الشركة بسبب مخالفة أحكام النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس، أو بسبب أخطاء أو إهمال أو تقصير من قبلهم فى أداء واجباتهم. وتمنح هذه المادة الحق للشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين فى اتخاذ قرار برفع الدعوى، وكذلك تعيين من يتولى تمثيل الشركة فى رفع الدعوى. فى حالة وجود إجراءات تصفية ضد الشركة، يكون المصفي هو المسؤول عن رفع الدعوى، ويتم تحديد الجهة المخولة برفع الدعوى فى حالة عدم قيام الشركة نفسها بذلك. حيث يجوز لأي شريك أو مساهم أو أكثر يمثلون خمسة فى المائة من رأس مال الشركة (إلا إذا نص عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس على نسبة أقل) رفع دعوى المسؤولية المقررة لصالح الشركة، على أن تكون الدعوى تهدف إلى تحقيق مصالح الشركة وأن تكون قائمة على أساس قانوني صحيح. كما يشترط أن يكون المدعي حسن النية ومساهمًا أو شريكًا فى الشركة وقت رفع الدعوى، فهذه المادة توضح أهمية الحفاظ على حقوق الشركة وحمايتها من الأضرار التي قد تنتج عن أخطاء أو تقصير من قبل القائمين على إدارتها، كما تمنح الشركاء والمساهمين الحق فى التدخل فى حماية مصالح الشركة فى حال تقاعس الإدارة عن ذلك.

وبذلك تسهم مسؤوليات الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة فى ضمان أطر قانونية وشفافة لإدارة الشركة، وتوفير حماية للمساهمين والغير من الأضرار التي قد تنشأ بسبب الأخطاء أو التقصير الإداري. يهدف هذا النظام إلى تفعيل الرقابة الداخلية والحفاظ على مصالح جميع الأطراف المعنية فى الشركة.

المطلب الرابع

اجتماعات المساهمين واتخاذ القرارات

فى شركة المساهمة المبسطة، يشغل المساهمون مكان الجمعية العامة العادية وغير العادية، وهو ما يعني أن جميع الصلاحيات المتعلقة بإدارة الشركة واتخاذ القرارات الرئيسية تُناط بهم، وفقًا للأحكام التي تنطبق على هذه الشركات. ولهم الحق فى تحديد كيفية ممارسة هذه الصلاحيات من خلال تحديد من يتولى المهام المتعلقة بإدارة الشركة، وذلك وفقًا لما يرد فى النظام الأساسي لشركة المساهمة المبسطة، بما يتوافق مع أحكام النظام وبدون المساس بأي نصوص خاصة تتعلق بهذه المسائل[١].

صلاحيات المساهمين وقراراتهم

يحدد النظام الأساسي لشركة المساهمة المبسطة المسائل التي يجب عرضها على المساهمين لأخذ قرار بشأنها[٢]. تشمل هذه المسائل القرارات الهامة مثل:

- زيادة أو تخفيض رأس المال: حيث يكون للمساهمين دور أساسي فى اتخاذ قرارات بشأن تعديل رأس المال.
- تحويل الشركة إلى شكل آخر: إذا كان من الضروري تغيير شكل الشركة أو هيكلها القانوني.
- الاندماج أو التقسيم: بما يشمل اتخاذ قرار بشأن دمج الشركة مع شركات أخرى أو تقسيمها.
- حل الشركة: فى حال اقتضت الظروف حل الشركة وتصفية أعمالها.
- تعيين مراجع الحسابات: يتعين على المساهمين اتخاذ القرار بشأن تعيين مراجع حسابات للشركة.
- مناقشة القوائم المالية: وعرض تقرير مراجع الحسابات (إن وجد) واتخاذ قرارات بشأن الموافقة على القوائم المالية.

(١) المادة ١٣٨/ ٣ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.
(٢) المادة ١٤٥ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

- **توزيع الأرباح: يتخذ المساهمون القرار بشأن كيفية توزيع الأرباح بينهم.**
- **تعديل النظام الأساسي: فى حال رغبت الشركة فى تعديل نظامها الأساسي بما يتوافق مع تطورات الوضع.**

ويجب أن ينص النظام الأساسي للشركة على النصاب اللازم لصحة اجتماعات المساهمين وصدور قراراتهم، بما يضمن شرعية القرارات المتخذة ويحدد الآلية المناسبة للموافقة على القرارات المهمة.

إجراءات عقد اجتماعات المساهمين

مع مراعاة ما ينص عليه النظام الأساسي، يعقد اجتماع المساهمين بناءً على دعوة من رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس إدارتها، وفقًا للآلية التي يحددها النظام الأساسي. كما يمكن أن تكون الدعوة للاجتماع بناءً على طلب مراجع الحسابات إن وجد، أو من قبل مساهم أو أكثر يمثلون عشرة فى المائة من أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت[1].

يجب أن تُوجه الدعوة للاجتماع إلى جميع المساهمين قبل موعد الاجتماع بمدة لا تقل عن خمسة أيام، وتحتوي الدعوة على التفاصيل التالية:

مكان الاجتماع.

تاريخ الاجتماع.

موعد الاجتماع.

جدول الأعمال، والذي يتضمن البنود التي سيتعين على المساهمين التصويت عليها.

القرارات بالتمرير

من الممكن أن ينص النظام الأساسي لشركة المساهمة المبسطة على إصدار قرارات المساهمين عن طريق التمرير، أي من دون الحاجة إلى عقد اجتماع للمساهمين. فى هذه الحالة، يقوم رئيس الشركة أو مديرها أو مجلس إدارتها بإرسال القرار

(١) المادة ١٤٦ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المقترح، إلى جانب الوثائق ذات العلاقة، إلى جميع المساهمين. كما يتم تحديد كيفية إجراء التصويت والتاريخ المحدد لإصدار القرار. وفي حال تمت الموافقة على القرار، يُعتبر بذلك ساريًا بدون الحاجة لاجتماع رسمي للمساهمين[1].

التساؤلات المتعلقة بالنصاب والقرارات المصيرية

رغم أن المرونة فى إدارة الشركة وتيسير أعمالها من خلال منح المساهمين صلاحيات واسعة تُعد من أهم مزايا شركة المساهمة المبسطة، إلا أن هناك من يعتقد أن تحديد النصاب اللازم لصحة اجتماعات المساهمين، خصوصًا فى القرارات المصيرية مثل تخفيض رأس المال، تحول الشركة إلى شكل آخر، أو اندماجها أو تقسيمها، قد يترك دون قيود فى بعض الأحيان. وبالتالي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات قد تكون مؤثرة بشكل كبير على مستقبل الشركة بشكل يتجاوز قدرة الأغلبية البسيطة من المساهمين، ما يستدعي إعادة النظر فى هذا الأمر لوضع قواعد أكثر توازنًا لضمان حماية حقوق الأقلية من المساهمين.

وبذلك فإن المساهمون فى شركة المساهمة المبسطة يتمتعون بصلاحيات واسعة تشابه تلك التي تتمتع بها الجمعيات العامة فى الشركات التقليدية. يتخذون قرارات هامة تتعلق بزيادة أو تخفيض رأس المال، تغييرات هيكلية فى الشركة، تعيين مراجع الحسابات، وحل الشركة، مع مراعاة النصاب القانوني اللازم فى اجتماعاتهم. ومع ذلك، تثار تساؤلات حول مدى كفاية هذه الصلاحيات فى بعض القضايا المصيرية التي تتطلب ربما قيودًا أو تعديلات لضمان حماية حقوق جميع المساهمين، خاصة الأقلية منهم

(١) المادة ١٤٩ من نظام الشركات ١٤٤٣ هـ، مرسوم ملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١/ ١٢/ ١٤٤٣هـ.

المطلب الخامس

آليات الرقابة الداخلية فى الشركة

الرقابة الداخلية فى شركات المساهمة تتيح للمساهمين حق الاطلاع على وثائق الشركة ودفاترها المالية، مما يمكنهم من متابعة الأداء المالي والإداري للشركة، كما يحق لهم مراجعة الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة، وهذا الحق يُعد شرطًا لصحة انعقاد الجمعية العامة ويضمن أن المساهمين يتخذون قرارات مستنيرة عند التصويت على القرارات المتعلقة بالشركة. كما أتاح النظام السعودي للمساهمين الذين يمتلكون نسبة معينة من رأس المال الحق فى طلب التفتيش القضائي على الشركة فى حال اكتشافهم لمخالفات محتملة، وتشمل آليات الرقابة أيضًا حق المساهمين فى حضور الجمعيات العامة والمشاركة فى مداولاتها والتصويت على القرارات، بالإضافة إلى إمكانية رفع دعوى ضد أعضاء مجلس الإدارة إذا تبين وجود تصرفات مخالفة، ومع ذلك، تواجه الرقابة الداخلية بعض التحديات مثل العدد الكبير للمساهمين وقلة الخبرة الفنية لبعضهم، مما يجعل من الصعب تحقيق رقابة فعّالة. ولهذا السبب، يضمن النظام القانوني إشراك خبراء مستقلين فى مراجعة الحسابات وتقارير الشركة لضمان الشفافية[1].

(١) الغامدي، عبد الهادي، القانون التجاري السعودي، ط. السادسة، ١٤٤٤ هـ، ص ٤٣.

المبحث الثالث:

مقارنة إدارة شركة المساهمة المبسطة بإدارة شركة المساهمة التقليدية

تمهيد وتقسيم:

تعتبر شركات المساهمة من أبرز الهياكل الاقتصادية التي تلعب دورًا كبيرًا فى نمو الاقتصاد العالمي، حيث تتميز هذه الشركات بإمكانية جمع رأس المال من خلال إصدار أسهم للمستثمرين. إلا أن الاختلافات التي قد تنشأ فى أسلوب الإدارة بين النوعين الرئيسيين من شركات المساهمة – التقليدية والمبسطة – تعكس توجهات مختلفة نحو التنظيم الداخلي ومرونة اتخاذ القرارات. تتمثل الاختلافات الجوهرية بين إدارة شركة المساهمة المبسطة وشركة المساهمة التقليدية فى آلية اتخاذ القرارات، هيكل الإدارة، صلاحيات المديرين، فضلاً عن مستوى الرقابة والإشراف.

فى هذا المبحث، سيتم إجراء مقارنة شاملة بين إدارة شركة المساهمة المبسطة وإدارة شركة المساهمة التقليدية، بما يشمل عدة مجالات حاسمة فى سير عمل الشركة. سنقوم أولًا بمقارنة هيكل الإدارة فى كلا النوعين من الشركات، حيث تركز شركات المساهمة المبسطة على تبسيط هيكلها الإداري لتوفير مرونة وسرعة أكبر فى اتخاذ القرارات، فى حين أن الشركات التقليدية تتسم بهيكل إداري معقد يتطلب العديد من الإجراءات الإدارية والتنسيق بين مختلف الهيئات.

بعد ذلك، سيتم التطرق إلى مقارنة صلاحيات ومسؤوليات المديرين فى كلا النوعين، حيث تختلف المسؤوليات التي تتحملها الإدارة فى كل نوع من هذه الشركات بناءً على هيكلها. من ثم، سنتناول مقارنة إجراءات اتخاذ القرارات فى كلا النوعين، مع توضيح كيف تسهم مرونة إدارة الشركة المبسطة فى تسريع عمليات اتخاذ القرارات مقارنة بإجراءات الشركات التقليدية التي تتسم ببطء التنفيذ والتعقيد. أخيرًا، سنبحث فى مستوى الرقابة والإشراف على كل من النوعين، حيث تسعى الشركات التقليدية إلى فرض رقابة صارمة، بينما تعتمد الشركات المبسطة على آليات أقل تعقيدًا تواكب هيكلها الإداري الأكثر مرونة.

من خلال هذه المقارنة، سيتم تسليط الضوء على كيفية تأثير اختلافات الهيكل الإداري على سير العمل وكفاءة القرارات داخل الشركات، فضلاً عن فهم كيفية تكامل كل نموذج مع احتياجات بيئة الأعمال المحلية والدولية، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مقارنة هيكل الإدارة فى كلا النوعين.

المطلب الثاني: مقارنة صلاحيات ومسؤوليات المديرين فى كلا النوعين.

المطلب الثالث: مقارنة إجراءات اتخاذ القرارات فى كلا النوعين.

المطلب الرابع: مقارنة مستوى الرقابة والإشراف فى كلا النوعين.

المطلب الأول

مقارنة هيكل الإدارة فى كلا النوعين

فى شركة المساهمة التقليدية، يتسم هيكل الإدارة بالتعقيد، حيث يشمل مجلس الإدارة الذي يحدد السياسات العامة، والرئيس التنفيذي الذي يدير العمليات اليومية، والمديرين التنفيذيين الذين يديرون الأقسام المختلفة داخل الشركة. هذا الهيكل يعكس التوسع فى العمليات وضرورة وجود تقسيمات إدارية واضحة. أما فى شركة المساهمة المبسطة، فبنيتها الإدارية أكثر مرونة وبساطة. فى كثير من الأحيان، يتولى رئيس مجلس الإدارة أو مجموعة صغيرة من الأفراد إدارة شؤون الشركة، مما يقلل من الحاجة إلى تقسيمات إدارية معقدة أو عدد كبير من المديرين التنفيذيين[١].

المطلب الثاني

مقارنة صلاحيات ومسؤوليات المديرين فى كلا النوعين

فى شركة المساهمة التقليدية، يتمتع المديرون بصلاحيات واسعة تشمل اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة للشركة، مثل التوسع فى الأسواق أو تغيير استراتيجيات العمل. كما أن مسؤولياتهم تشمل مراقبة الأداء المالي وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية[٢]، فى المقابل، فى شركة المساهمة المبسطة، تكون صلاحيات المديرين أقل توسيعًا. عادة ما تقتصر مسؤولياتهم على تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، حيث تكون الأدوار الإدارية أكثر تركيزًا فى يد شخص واحد أو مجموعة صغيرة.

(١) مرسي، محمد مصطفى، الشركات التجارية فى قانون الشركات المصري ونظام الشركات السعودي، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٨ م، ص ٣٨.

(٢) حداد، إلياس، القانون التجاري، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٣ م، ص ٣١.

المطلب الثالث

مقارنة إجراءات اتخاذ القرارات فى كلا النوعين

فى شركة المساهمة التقليدية، تُتخذ القرارات الكبرى من خلال اجتماعات رسمية لمجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين. تتطلب هذه الإجراءات تصويتًا من الأعضاء وقد تأخذ وقتًا طويلًا فى حالة تباين الآراء[1]، أما فى شركة المساهمة المبسطة، يمكن اتخاذ القرارات بسرعة أكبر من خلال استخدام وسائل التقنية الحديثة مثل التصويت بالتمرير أو عبر البريد الإلكتروني، دون الحاجة لعقد اجتماعات رسمية، مما يسرع من عمليات اتخاذ القرار.

المطلب الرابع

مقارنة مستوى الرقابة والإشراف فى كلا النوعين

فى شركة المساهمة التقليدية، يتسم مستوى الرقابة والإشراف بالتعقيد. يوجد عادة هيئة تدقيق مستقلة ومراجعي حسابات خارجيين يراقبون الأداء المالي للشركة ويضمنون الالتزام بالقوانين، إلى جانب مجلس إدارة يتمتع بقدرة إشراف قوية على العمليات. أما فى شركة المساهمة المبسطة، فإن مستوى الرقابة قد يكون أقل تعقيدًا. تكون الرقابة أكثر تركيزًا على المديرين أو مجلس الإدارة المبسط، مما قد يقلل من الحاجة إلى تدقيق مستمر من أطراف خارجية، ولكن قد يعتمد ذلك على الشركة وطبيعة أعمالها.

(١) الفقي، عاطف محمد، الشركات التجارية فى القانون المصري، ٢٠٠٦ م، ص٣٣.

المبحث الرابع
مزايا وعيوب إدارة شركة المساهمة المبسطة

تمهيد وتقسيم:

تعتبر شركة المساهمة المبسطة إحدى الأشكال القانونية الحديثة التي تهدف إلى تسهيل عملية تأسيس وإدارة الشركات، مما يعزز من جاذبيتها للمستثمرين الراغبين فى تأسيس شركات بمرونة أكبر وتكاليف أقل. إلا أن هذا النموذج، رغم ما يوفره من مزايا، لا يخلو من بعض العيوب التي قد تؤثر على فاعلية الإدارة وأداء الشركة على المدى الطويل. فى هذا المبحث، سنتناول بالتحليل المزايا التي تتمتع بها الإدارة فى شركة المساهمة المبسطة، من حيث تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والموارد، بالإضافة إلى بعض العيوب التي قد تظهر نتيجة لعدم وجود هيكل إداري معقد أو رقابة صارمة على العمليات الإدارية.

ستتم مناقشة أولًا المزايا التي تقدمها الإدارة المبسطة، مثل زيادة كفاءة اتخاذ القرارات، وتحسين مستوى الشفافية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالإدارة المعقدة. كما سنناقش كيف أن هذه المزايا تساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة مرونة العمليات التجارية. بعد ذلك، سنستعرض العيوب المحتملة لهذا النموذج الإداري، مثل خطر غياب الرقابة الكافية أو تحديات تتعلق بتوزيع المسؤوليات والموارد، مما قد يؤثر سلبًا على استدامة الشركة على المدى البعيد. سنتناول أيضًا كيفية تأثير هذه العيوب على الأداء العام للشركة وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والظروف السوقية المتغيرة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مزايا الإدارة المبسطة.

المطلب الثاني: عيوب الإدارة المبسطة.

المطلب الأول

مزايا الإدارة المبسطة

تُعد شركات المساهمة المبسطة من الهياكل القانونية الحديثة التي تمثل تطورًا فى عالم الأعمال، وتستفيد من مزايا عديدة تجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين وأصحاب الأعمال. تشترك شركات المساهمة المبسطة فى العديد من الخصائص مع الشركات التقليدية ولكنها تتمتع بعدد من المزايا التي تجعلها أكثر مرونة وكفاءة. سنناقش فى هذا المقال مجموعة من المزايا الأساسية التي تميز شركات المساهمة المبسطة مقارنة بأنواع الشركات الأخرى، مما يجعلها خيارًا مناسبًا لرواد الأعمال والمستثمرين فى السوق السعودي[١].

١ - زيادة إمكانات التمويل

من أهم مزايا شركات المساهمة المبسطة قدرتها على جمع رأس المال بشكل أكثر مرونة وفاعلية مقارنة بالشركات الفردية أو حتى بعض الشركات الصغيرة الأخرى. فعلى عكس المؤسسات الفردية أو الشركات الصغيرة التقليدية التي تعتمد بشكل أساسي على رأس مال مؤسسي محدود أو تمويل من المالكين الأساسيين، تمتلك شركات المساهمة المبسطة القدرة على إصدار أسهم قابلة للتداول لجذب المزيد من المستثمرين.

يمكن للمستثمرين شراء أسهم فى الشركة، مما يوفر فرصة أكبر لجذب تمويل خارجي. هذا يسهم فى زيادة رأس المال اللازم لتوسيع الأعمال، وتنفيذ مشروعات جديدة، وتحقيق النمو المستدام. إضافة إلى ذلك، يمكن للمساهمين بيع أسهمهم فى المستقبل بسهولة، مما يجعل الشركة أكثر جذبًا للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية قابلة للتحقيق على المدى الطويل. هذه الفرصة فى جمع الأموال تعطي الشركات المبسطة ميزات مالية مشابهة لتلك الموجودة فى الشركات الكبرى المدرجة فى الأسواق المالية.

(١) سويلم، محمد، مبادئ القانون التجاري السعودي، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٣٧ هـ، ص ٧٥.

٢ - هيكل قانوني رسمي

تتمتع شركات المساهمة المبسطة بإطار قانوني محدد وواضح بموجب نظام الشركات السعودي. هذا النظام يحدد حقوق المساهمين، كيفية إدارة الشركة، شروط تأسيسها، إجراءات توزيع الأرباح، وطريقة حل الشركة فى حال التصفية أو غيرها من الحالات. يمتاز الهيكل القانوني لشركة المساهمة المبسطة بالوضوح والتحديد، مما يوفر أمانًا قانونيًا أكبر مقارنة بالترتيبات التجارية غير الرسمية أو الهياكل الأقل تنظيمًا، مثل المؤسسات الفردية أو الشراكات.

من خلال هذا النظام، يتم تنظيم مختلف جوانب العمل فى الشركة بما يتماشى مع المعايير القانونية المحلية، مما يقلل من المخاطر القانونية ويعزز مصداقية الشركة فى السوق. وهذا يُعد أمرًا بالغ الأهمية فى توفير الثقة بين المساهمين، والتعاملات التجارية، والمستثمرين.

٣ - حوكمة مرنة

تتميز شركات المساهمة المبسطة بحوكمة مرنة مقارنة بالشركات المدرجة فى الأسواق المالية أو الشركات الكبيرة التي تخضع لعدد من القيود والمتطلبات الحوكمة الصارمة. على سبيل المثال، الشركات المدرجة عادة ما تخضع لرقابة دقيقة من الهيئات التنظيمية، ويتعين عليها التزامًا بالإفصاح المالي الدوري، عقد اجتماعات الجمعية العامة، وتعيين لجنة تدقيق ومستشارين خارجيين[١].

فى شركات المساهمة المبسطة، يمكن للمساهمين أن يحددوا آليات الحوكمة وفقًا لاحتياجاتهم وأهدافهم فى النظام الأساسي للشركة. وهذا يوفر مرونة أكبر فى اتخاذ القرارات، ويسمح لهم بتحديد بنود الحوكمة التي تتناسب مع حجم نشاط الشركة ومدى تعقيد هيكلها التنظيمي. يمكن للمساهمين تحديد من يتولى اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية، مما يتيح سرعة اتخاذ القرارات وضمان كفاءة الإدارة.

(١) عبيابة، إسماعيل. «الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة". مجلة المرافعة، هيئة المحامين لدى محكمتي الاستئناف بأكادير والعيون، ع٢٤، دجنبر ٢٠١٧، الصفحات ٨١-٩٠.

كما يتيح هذا النموذج المرن للشركات المبسطة تحسين بيئة العمل وتبسيط الإجراءات، مما يعزز من قدرة الشركة على التكيف مع التحديات والمتغيرات الاقتصادية بسرعة أكبر مقارنة بالشركات التقليدية. حيث تصبح الإجراءات أكثر سرعة وأقل بيروقراطية.

٤ - حماية المسؤولية المحدودة

مثل الشركات المساهمة التقليدية، توفر شركات المساهمة المبسطة حماية للمساهمين من المسؤولية الشخصية عن ديون والتزامات الشركة. هذه الحماية تمنع المساهمين من أن يكونوا مسؤولين شخصيًا عن أي التزامات مالية قد تنشأ بسبب الأعمال التجارية للشركة. بشكل أساسي، تقتصر مسؤولية المساهمين على القيمة التي استثمروها فى الشركة، مما يعني أن أصولهم الشخصية - مثل الممتلكات والعقارات - محمية من الدعاوى القانونية ضد الشركة[١].

تُعد هذه الميزة إحدى العوامل الأساسية التي تشجع المستثمرين على الانخراط فى شركات المساهمة المبسطة، حيث توفر لهم طمأنينة من المخاطر المالية التي قد تنشأ من التزامات الشركة. كما توفر هذه الحماية أيضًا للمؤسسين وأصحاب الشركات راحة البال، حيث لا يضطرون إلى القلق بشأن المخاطر المالية الشخصية المرتبطة بإفلاس أو خسائر الشركة.

٥ - سهولة التأسيس والإدارة

تتمتع شركات المساهمة المبسطة بإجراءات تأسيس وإدارة أبسط بكثير مقارنة بالشركات التقليدية. فى الشركات التقليدية، قد يتطلب تأسيس الشركة عملية معقدة تشمل الحصول على العديد من التصاريح والوثائق القانونية، فضلًا عن الحاجة إلى تعيين مجلس إدارة وإجراءات تنظيمية معقدة. بينما فى شركات المساهمة المبسطة، يمكن تقليل هذه الإجراءات إلى الحد الأدنى، مما يتيح بدء الأعمال بشكل أسرع وأسهل.

---

(١) الجهني، عبدالرحمن بن محمد سليمان. «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة". مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع٣٢، أغسطس ٢٠٢٣، الصفحات ٣٥٧-٤٢٠.

علاوة على ذلك، تُعد الإدارة أيضًا أكثر بساطة فى شركات المساهمة المبسطة. يمكن أن تتضمن إدارة الشركة رئيسًا أو مديرًا واحدًا أو أكثر، مما يتيح لهم اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأقل تعقيدًا. كما أن النظام الأساسي للشركة يتيح للمساهمين تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتقسيم الصلاحيات، مما يجعل العمليات الإدارية أكثر مرونة وتوافقًا مع احتياجات الشركة.

٦ - إمكانية تأسيس شركة من شخص واحد

من المزايا المهمة لشركة المساهمة المبسطة هي إمكانية تأسيسها من قبل شخص واحد فقط. هذه الميزة تجعلها خيارًا مثاليًا لأولئك الذين يرغبون فى بدء أعمال تجارية بأنفسهم دون الحاجة إلى العثور على شركاء. بالمقارنة مع الشركات التقليدية، التي تتطلب عادة عددًا معينًا من الشركاء لتأسيسها، توفر الشركات المساهمة المبسطة مرونة كبيرة فى هذا الصدد[١].

٧ - إمكانية إصدار أدوات دين وصكوك تمويلية

تتمتع شركات المساهمة المبسطة بإمكانية إصدار أدوات دين وصكوك تمويلية قابلة للتداول فى أسواق المال، وفقًا لأنظمة سوق المال السعودية. يمكن أن يساعد هذا فى توفير أداة مالية جديدة لتمويل المشاريع وتوسيع الأعمال التجارية، مما يعزز فرص الحصول على تمويل إضافي ويسهم فى النمو المستدام للشركة.

٨ - المرونة فى تحديد أغراض الشركة

شركات المساهمة المبسطة ليست مقيدة فى أغراضها بمجالات نشاط محددة أو قطاع معين. يمكن للمساهمين تحديد نطاق نشاط الشركة بما يتناسب مع تطلعاتهم فى النظام الأساسي للشركة، مما يمنحهم حرية أكبر فى اختيار المجال الذي يرغبون فى الاستثمار فيه. وهذا يجعلها مرنة فى التكيف مع فرص العمل الجديدة والابتكار فى مجالات مختلفة.

(١) مضى، خديجة، بزيغ، نعيمة. «خصوصيات تأسيس شركة الأسهم المبسطة". مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، حميد اليسسفي، ع٢٦، يونيو ٢٠٢٣، الصفحات ٣١٥-٣٣١.

٩ - القدرة على توزيع الأرباح بشكل مرن

يتمتع المساهمون فى شركات المساهمة المبسطة بمرونة أكبر فى توزيع الأرباح، حيث يمكن تحديد آلية توزيع الأرباح فى النظام الأساسي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعديل نسبة الأرباح أو تحديد احتياطي لمواجهة أوقات الأزمات أو التوسعات المستقبلية دون تعقيد.

بذلك تعتبر شركات المساهمة المبسطة خيارًا مثاليًا للعديد من المستثمرين ورواد الأعمال فى المملكة العربية السعودية بفضل المزايا التي تقدمها مقارنة بالشركات التقليدية. من زيادة إمكانات التمويل إلى حماية المسؤولية المحدودة، توفر هذه الشركات بيئة أكثر مرونة وفعالية فى التأسيس والإدارة. كما أنها تتمتع بفرص جذب الاستثمار والتوسع بسهولة أكبر، مما يجعلها أداة قوية لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع ريادة الأعمال فى السوق السعودي.

المطلب الثاني

عيوب الإدارة المبسطة

على الرغم من المزايا العديدة التي تقدمها شركات المساهمة المبسطة، إلا أن هذا النوع من الشركات لا يخلو من بعض العيوب والتحديات التي قد تواجه مؤسسيها والمستثمرين فيها. تتمثل بعض العيوب الرئيسية فى إدارة هذه الشركات، بالإضافة إلى بعض القيود والضوابط التي قد تؤثر على نموها ونجاحها فى بعض الحالات. وفيما يلي أبرز العيوب التي قد تؤثر على شركات المساهمة المبسطة[١]:

١. عيوب الهيكل الإداري:

يتمثل أحد العيوب الرئيسية لشركات المساهمة المبسطة فى الهيكل الإداري الذي يعتمد على المرونة المفرطة. ففي هذه الشركات، يتمتع المساهمون بحرية كبيرة فى تحديد هيكل الشركة وإجراءاتها. وعلى الرغم من أن هذه المرونة تعتبر ميزة فى بعض الأحيان، إلا أنها قد تؤدي إلى بعض العواقب السلبية:

ضعف الرقابة: بما أن المساهمين يحلون محل الجمعيات العامة فى اتخاذ القرارات، قد يؤدي ذلك إلى ضعف الرقابة الداخلية على أداء الإدارة. قد يؤدي هذا إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة أو غير محورية للصالح العام للشركة، خاصة إذا كانت الإدارة غير خاضعة لمراقبة فعالة.

تضارب المصالح: فى بعض الأحيان، قد يتواجد تضارب فى المصالح بين المساهمين أو بين المساهمين والإدارة، خاصة فى الشركات التي تحتوي على عدد محدود من المساهمين أو عندما يكون المساهمون هم نفسهم من يديرون الشركة. هذا يمكن أن يؤثر على سير العمل ويؤدي إلى اتخاذ قرارات لمصلحة بعض الأفراد دون النظر للمصلحة العامة للشركة.

٢. عدم إمكانية تداول الأسهم

من العيوب البارزة لشركات المساهمة المبسطة هو عدم إمكانية تداول أسهمها فى البورصة. فى حين أن شركات المساهمة التقليدية تسمح بتداول الأسهم فى

(١) عبدالرزاق، الباز. «الوضع القانوني للشريك فى شركة المساهمة المبسطة". مسارات فى الأبحاث والدراسات القانونية، عبدالمولى المسعيد، ع٢١، ٢٠٢١، الصفحات ٢٧٨-٣٠٣.

الأسواق المالية، مما يتيح للمستثمرين شراء وبيع أسهمهم بحرية، فإن شركة المساهمة المبسطة لا توفر هذه الميزة.

عدم السيولة: نظرًا لعدم قدرة المساهمين على تداول أسهمهم فى البورصة، فإنهم يواجهون صعوبة فى تحويل استثماراتهم إلى نقدية فى حال رغبتهم فى الخروج من الشركة. كما أن هذا قد يحد من القدرة على جذب مستثمرين جدد، حيث يقل إغراء الاستثمار فى شركات لا توفر سيولة مالية للمستثمرين.

تقييد خيارات التمويل: فى حال احتاجت الشركة إلى المزيد من التمويل، قد تجد صعوبة فى جذب رؤوس الأموال، لأن المستثمرين فى هذه الشركات لا يستطيعون بيع أسهمهم فى السوق المفتوحة.

٣. قلة الخبرة

أحد العيوب التي قد تواجه شركات المساهمة المبسطة هو قلة الخبرة فى التعامل مع العمليات المالية والإدارية المعقدة. حيث أن العديد من الشركات التي تُؤسس تحت هذا النموذج قد تكون مشروعات صغيرة أو جديدة فى السوق، وبالتالي قد يواجه أصحاب هذه الشركات صعوبة فى الوصول إلى الخبرات المطلوبة لإدارة أعمالهم بفعالية.

صعوبة الحصول على التمويل: قد يكون أصحاب الشركات المساهمة المبسطة مبتدئين فى عالم الأعمال أو لا يمتلكون الخبرة الكافية فى إدارة عمليات التمويل. نتيجة لذلك، قد يواجهون صعوبة فى الحصول على قروض أو تمويلات من البنوك أو المستثمرين، خاصة إذا كانت الشركة فى مراحلها الأولى ولا تملك تاريخًا ماليًا قويًا يمكن الاعتماد عليه.

ضعف القدرة على التوسع: قد تفتقر الشركات المساهمة المبسطة إلى الخبرة الكافية فى إدارة مشاريع أكبر أو توسيع نطاق العمل. هذا قد يحد من قدرتها على التوسع والنمو فى السوق، مما يؤثر سلبًا على استدامتها على المدى الطويل.

٤. عدم وجود قواعد رقابية قوية

على الرغم من أن شركات المساهمة المبسطة تستفيد من هيكل قانوني رسمي، إلا أن مرونة هذا الهيكل قد تؤدي إلى غياب بعض قواعد الرقابة التي قد تكون ضرورية لضمان الشفافية والمساءلة. حيث يمكن أن تضعف الرقابة على إدارة الشركات فى حال غياب أو ضعف الإجراءات الرقابية التي ينبغي على الشركات اتخاذها[١].

قلة الشفافية: قد تعاني بعض الشركات المساهمة المبسطة من قلة الشفافية فى عمليات اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المالية. بسبب تركيز السلطة فى أيدي عدد قليل من الأفراد (المساهمين)، قد يصبح من الصعب على الأطراف الخارجية، مثل المراجعين الماليين أو الجهات التنظيمية، مراقبة وفحص كافة العمليات والقرارات المتخذة.

ضعف الحوكمة: قد تؤدي هذه المرونة فى الحوكمة إلى ضعف الضوابط الداخلية، مما يعرض الشركة للمخاطر القانونية والمالية، خاصة فى حال حدوث تضارب مصالح أو قرارات غير مدروسة.

٥. محدودية التطوير والابتكار

فى بعض الحالات، قد تفتقر شركات المساهمة المبسطة إلى القدرة على الاستثمار فى البحوث والتطوير أو الابتكار بسبب ضعف الموارد المالية أو قلة الخبرة. هذه الشركات قد تجد صعوبة فى تخصيص ميزانية كبيرة للمشروعات الجديدة أو الابتكارات التكنولوجية، مما يجعلها فى موقف غير تنافسي فى السوق مقارنة بالشركات الكبرى التي تتمتع بموارد مالية أكبر وقدرة على الابتكار والتطوير.

محدودية النمو المستدام: مع مرور الوقت، قد تواجه شركات المساهمة المبسطة صعوبة فى الحفاظ على نمو مستدام إذا لم تكن قادرة على تطوير تقنيات جديدة أو تحسين منتجاتها بشكل مستمر.

---

(١) صبحي، أيوب. «شركة الأسهم المبسطة". مجلة منازعات الأعمال، هشام الاعرج، ع٧٤، فبراير ٢٠٢٣، الصفحات ٧٠-١٠١.

منافسة مع الشركات الكبرى: نظرًا لافتقار شركات المساهمة المبسطة للموارد والقدرات التي تتمتع بها الشركات الكبرى، قد تجد صعوبة فى مواجهة التحديات والمنافسة من الشركات التي تملك قدرة مالية أو تكنولوجية أعلى.

٦. محدودية القدرة على جذب المهارات والكفاءات العالية

قد يواجه مؤسسو الشركات المساهمة المبسطة صعوبة فى جذب الكفاءات العالية وذوي المهارات المتخصصة فى مجالات متعددة مثل الإدارة، المالية، والتسويق. فمع الوضع المالي المحدود أو الهيكل التنظيمي الأبسط، قد يجد هؤلاء المحترفون صعوبة فى رؤية الفوائد المالية أو التطوير المهني الذي يمكن أن يحصلوا عليه فى الشركات المساهمة المبسطة مقارنة بالشركات الكبرى[1].

فعلى الرغم من العديد من المزايا التي تقدمها شركات المساهمة المبسطة، فإنها لا تخلو من بعض العيوب التي ينبغي على مؤسسي هذه الشركات والمستثمرين فيها أخذها بعين الاعتبار. من ضعف الرقابة، إلى قلة الخبرة، وعدم وجود إمكانية تداول الأسهم، هذه العيوب قد تؤثر على استدامة ونجاح الشركة فى المستقبل. لذلك، من الضروري أن تتم دراسة هذه العيوب بعناية قبل اتخاذ القرار بتأسيس شركة مساهمة مبسطة، وكذلك وضع خطط لحل هذه المشكلات وتعزيز جوانب القوة فى الهيكل الإداري والمالي للشركة.

(١) سلام، محمد أحمد عبدالخالق، الشهراني، سلطان بن محمد بن عبدالله آل موسي. «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي". مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور، ج٤٣، أكتوبر ٢٠٢٣، الصفحات ٢٠٠٩-٢٠٥٥.

الخاتمة

تُعد دراسة إدارة شركة المساهمة المبسطة وفق نظام الشركات السعودي من الدراسات الهامة التي تبرز الفروق الجوهرية بين هذا النوع من الشركات وبين الشركات التقليدية. يُظهر النظام السعودي فى إطار تنظيمه لشركات المساهمة المبسطة رؤية واضحة فى تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير عمليات اتخاذ القرارات، مما يعزز من قدرة هذه الشركات على التكيف مع التغيرات السريعة فى بيئات العمل الحديثة. وتتمثل أبرز سمات هذا النظام فى تبني هيكل إداري أكثر مرونة، وتقليل تقسيمات السلطة الإدارية، مما يسهم فى سرعة اتخاذ القرارات وتخفيف أعباء الإدارة المعقدة.

من خلال المقارنة بين الهيكل الإداري، وصلاحيات المديرين، وإجراءات اتخاذ القرارات فى شركة المساهمة المبسطة مقارنة بـ شركة المساهمة التقليدية، يتضح أن النظام الجديد يهدف إلى توفير بيئة عمل أكثر كفاءة ومرونة خاصة فى الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن النظام يتيح للمساهمين والمديرين القيام بدور أكبر فى عملية الإدارة واتخاذ القرارات، باستخدام الوسائل التقنية الحديثة التي تسهم فى تقليص الزمن والتكاليف الإدارية.

أهم النتائج.

١. شركة المساهمة المبسطة هي شركة تُؤسس من مساهم أو أكثر، حيث يكون لديهم حرية تنظيم أحكامها، ويقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول. تقتصر مسؤولية الشركاء على حدود مساهمتهم فى رأس المال، ولا يُسأل المساهمون عن الديون والالتزامات المترتبة على الشركة أو الناشئة عن نشاطها. كما يحل المساهمون محل الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية، مما يوفر مرونة أكبر فى اتخاذ القرارات.

٢. تداول الأسهم فى شركة المساهمة المبسطة يتم عن طريق أسهم قابلة للتداول، إلا أن المساهمين يمكنهم تقييد التصرف فى هذه الأسهم لمدة تصل إلى عشر سنوات، مما يساهم فى استقرار هيكل الملكية وحماية مصالح الشركة فى المدى الطويل.

٣. اكتفى النظام السعودي بالنص على سريان أحكام شركة المساهمة التقليدية على شركة المساهمة المبسطة، وهو ما يتناسب مع طبيعة هذه الشركات.

٤. المرونة فى تأسيس وإدارة الشركة، و تمثل المرونة فى الطريقة التي يمكن بها تأسيس هذه الشركات وتحديد هيكل إدارتها، وهو ما يعكس انفتاحًا على خيارات متعددة مثل التأسيس من شخص واحد، بالإضافة إلى آلية اتخاذ القرارات من خلال المساهمين.

٥. حرية فى هيكلة رأس المال، حيث يتيح النظام السعودي إنشاء رأس مال شركة المساهمة المبسطة دون تحديد حد أدنى، مع إمكانية تقديم حصص نقدية أو عينية.

٦. إصدار الأدوات المالية، يجوز لشركة المساهمة المبسطة إصدار أدوات دين أو صكوك تمويلية قابلة للتداول، مما يمنحها مرونة مالية إضافية.

٧. مرونة فى تحديد أغراض الشركة، لم يحدد النظام غرضًا معينًا للشركة، مما يعزز من تنوع الأنشطة التي يمكن أن تتبناها هذه الشركات.

التوصيات.

١. نوصي بتقييد بعض الأنشطة التي لا تتناسب مع طبيعة هذه الشركات، مثل الأنشطة المالية مثل البنوك، التمويل، والتأمين، التي تتطلب هيكلاً إدارياً أكثر تعقيداً لضمان التوازن المالي والرقابي.

٢. يجب إعداد لائحة تشرح بعض أحكام النظام بشكل موسع ومفصل، وتوضيح النقاط التي قد تثير لبسًا أو تحتاج إلى مزيد من التنظيم. من المهم أن يتم الاطلاع على مشروع هذه اللائحة من قبل الجهات المعنية لإضافة مزيد من التفصيل فى القوانين.

٣. من الضروري توعية رجال الأعمال والمهتمين بالأنظمة الخاصة بشركة المساهمة المبسطة من خلال الندوات واللقاءات التي تنظمها وزارة التجارة والغرف التجارية. تساعد هذه الفعاليات فى زيادة الفهم العام وتعزيز الشفافية حول أحكام النظام الجديد.

٤. نوصي بتحفيز الباحثين الأكاديميين والمهتمين بدراسة جوانب مختلفة من شركة المساهمة المبسطة من جميع النواحي القانونية والمالية. يمكن أن تساهم هذه الدراسات فى توضيح الآثار القانونية والتحديات التي قد تواجه هذا النوع من الشركات، مما يساعد فى تحسين التنظيمات المستقبلية.

٥. ينبغي أن يتم وضع إطار قانوني أكثر تحديدًا بالنسبة لأغراض الشركات المساهمة المبسطة، بحيث لا يؤدي ذلك إلى تزايد القلق بشأن إنشاء هذا النوع من الشركات وتسهيل الإجراءات المتعلقة به.

٦. من الضروري توفير حماية متكاملة للمتعاملين مع هذه الشركات، بما فى ذلك وضع ضوابط تضمن توفير ضمانات لحقوق الدائنين والمستثمرين.

اقتراحات لدراسات مستقبلية.

١. دراسة مقارنة بين شركة المساهمة المبسطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة: من المهم دراسة الاختلافات والميزات التي تقدمها شركة المساهمة المبسطة مقارنةً بشركات المسؤولية المحدودة من حيث الهيكل الإداري، مسؤولية المساهمين، وآلية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تأثير ذلك على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع.

٢. دراسة تأثير شركة المساهمة المبسطة على الاقتصاد الوطني: يمكن دراسة تأثير هذه النوعية من الشركات على الاقتصاد الوطني فى المملكة العربية السعودية أو أي دولة أخرى تبنت هذا النظام. يمكن تقييم أثرها فى تشجيع الاستثمارات الجديدة، تحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى تأثيرها على الأسواق المالية.

٣. دراسة قانونية حول التحديات والمخاطر التي تواجه شركة المساهمة المبسطة: تحتاج الشركات إلى مرونة فى إدارتها، ولكن قد تطرأ بعض التحديات القانونية مثل القضايا المتعلقة بالحوكمة، والشفافية، وحماية حقوق المساهمين. دراسة تأثير هذه القضايا على استقرار الشركات وضمان سير العمل بشكل قانوني وآمن ستكون ذات فائدة.

٤. دراسة أثر تطبيق شركة المساهمة المبسطة فى القطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام: قد يكون هناك اختلاف فى تطبيق هذا النموذج بين القطاعين الخاص والعام. دراسة مقارنة حول كيفية تطبيق هذا النموذج فى الشركات الخاصة مقارنةً بالشركات المملوكة للدولة قد تكشف عن فوائد ومزايا إضافية أو تحديات قد تواجهها الدولة.

٥. دراسة دور التكنولوجيات الحديثة فى تسريع عمليات اتخاذ القرارات فى شركات المساهمة المبسطة: نظرًا لأن الشركات المبسطة تعتمد على تقنيات حديثة مثل التصويت الإلكتروني واتخاذ القرارات عن بُعد، يمكن دراسة تأثير هذه الأدوات التكنولوجية على تسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة الإدارية.

٦. دراسة التوسع الإقليمي لشركات المساهمة المبسطة: دراسة حول كيفية تفاعل شركات المساهمة المبسطة مع الأسواق الإقليمية والعالمية. هل يمكن لهذا النوع من الشركات التوسع فى أسواق خارجية بسهولة مقارنةً بالشركات التقليدية؟ وكيف يمكن إدارة التوسع بشكل فعال؟ ستكون هذه دراسة مثيرة لتحديد مدى قدرة هذه الشركات على المنافسة فى بيئات تجارية دولية.

٧. دراسة تقييم السياسات المالية لشركة المساهمة المبسطة: تقتصر بعض القوانين على التوسع فى رأس المال والقدرة على إصدار أسهم جديدة فى هذا النموذج، ما يستدعي إجراء دراسة حول تأثير هذه السياسات المالية على قدرة الشركة على التوسع ونمو رأس المال. كما يمكن تحليل آثار ذلك على مستثمري الشركة.

٨. دراسة تأثير تقييد التصرف فى الأسهم على السيولة المالية لشركة المساهمة المبسطة: بما أن النظام يسمح بتقييد التصرف فى أسهم شركة المساهمة المبسطة لمدة تصل إلى عشر سنوات، من المهم دراسة أثر هذا التقييد على مستوى السيولة فى الشركة وكيفية تأثيره على قرارات المستثمرين.

٩. دراسة حول أساليب الحوكمة فى شركة المساهمة المبسطة: نظرًا للطابع المبسط لشركة المساهمة المبسطة، ستكون دراسة متعلقة بكيفية تنفيذ مبادئ الحوكمة بشكل فعال دون التأثير على مرونة إدارة الشركة ذات أهمية كبيرة، وذلك لمعرفة إذا كان النموذج الجديد يحقق توازنًا بين المرونة والرقابة.

١٠. دراسة الآثار الاجتماعية لشركة المساهمة المبسطة: كيف تؤثر هذه الشركات على المجتمعات المحلية من حيث توفير فرص العمل، وتوجيه الاستثمار إلى قطاعات جديدة، وتوسيع نطاق الأعمال الاجتماعية والاقتصادية، سيكون مجالًا مهمًا للدراسة المستقبلة.

قائمة المراجع

١. أحربيل، خالد، الطبيعة القانونية لشركة المساهمة المبسطة فى القانون المغربي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد ٧، رسالة ماجستير، ٢٠١٧ م

٢. أحمد حجي، عاطف عبدالعال زيدان، الموسوعة العلمية فى الشركات وتأسيسها، المجلد الثاني، العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م.

٣. بوقرور سعيد، النظام القانوني لتأسيس شركة المساهمة البسيطة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٢

٤. الجبر، محمد حسن، القانون التجاري السعودي، ط. السادسة، الرياض، ١٤٤٣ هـ

٥. الجهني، عبدالرحمن بن محمد سليمان. «النظام القانوني لشركة المساهمة المبسطة". مجلة قضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الجمعية العلمية القضائية السعودية، ع٣٢، أغسطس ٢٠٢٣.

٦. حداد، إلياس، القانون التجاري، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٣ م

٧. سامي محمد عليان الخرابشة، حوكمة الشركات المساهمة المدرجة فى بورصة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٨. سلام، محمد أحمد عبدالخالق، الشهراني، سلطان بن محمد بن عبدالله آل موسي. «الإطار القانوني لشركة المساهمة المبسطة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي". مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور، ج٤٣، أكتوبر ٢٠٢٣.

٩. سويلم، محمد، مبادئ القانون التجاري السعودي، مكتبة الرشد، ط. الأولى، ١٤٣٧ هـ

١٠. صبحي، أيوب. «شركة الأسهم المبسطة". مجلة منازعات الأعمال، هشام الاعرج، ع٧٤، فبراير ٢٠٢٣.

١١. عبدالرحمن بن عبداللطيف عبدالمحسن الرشود، المسؤولية الجنائية عن توزيع الأرباح الصورية فى شركات المساهمة فى المملكة العربية السعودية «دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.

١٢. عبدالرزاق، الباز. «الوضع القانوني للشريك فى شركة المساهمة المبسطة". مسارات فى الأبحاث والدراسات القانونية، عبدالمولى المسعيد، ع٢١، ٢٠٢١.

١٣. عبيابة، إسماعيل. «الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة". مجلة المرافعة، هيئة المحامين لدى محكمتي الاستئناف بأكادير والعيون، ع٢٤، دجنبر ٢٠١٧.

١٤. عبيابة، إسماعيل، الطبيعة القانونية المختلطة لشركة المساهمة المبسطة، مجلة المرافعة، العدد ٢٤، ٢٠١٧ م

١٥. العزام، أمجد حسن وآخرون، التنظيم القانوني لشركة المساهمة المبسطة (دراسة مقارنة). المجلة الأردنية فى القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٣

١٦. العمر، عدنان صالح، الوجيز فى الشركات التجارية وأحكام الإفلاس وفقاً لنظام الشركات ١٤٤٣ هـ ونظام الإفلاس الجديد، ط. الخامسة، ١٤٤٤ هـ

١٧. الغامدي، عبد الهادي، القانون التجاري السعودي، ط. السادسة، ١٤٤٤ هـ

١٨. غامدي، عبدالهادي محمد، القانون التجاري السعودي وفقًا لنظام المحاكم التجارية ونظام الشركات الجديد، ١٤٤٤ هـ

١٩. الغشامي، حسين أحمد، ضمانات دائني شركة الشخص الواحد فى نظام الشركات السعودي الجديد، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٧١ ، المجلد ١٠ ، إبريل ٢٠٢٣

٢٠. الفقي، عاطف محمد، الشركات التجارية فى القانون المصري، ٢٠٠٦ م

١٢. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية، الأحكام العامة والخاصة «دراسة مقارنة»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م.

٢٢. مرسي، محمد مصطفى، الشركات التجارية فى ضوء قانون الشركات المصري، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٨ م

٢٣. مرسي، محمد مصطفى، الشركات التجارية فى قانون الشركات المصري ونظام الشركات السعودي، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٨ م

٢٤. مضى، خديجة، بزيغ، نعيمة. «خصوصيات تأسيس شركة الأسهم المبسطة". مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، حميد اليسسفي، ع٢٦، يونيو ٢٠٢٣.

٥٢. مطلق سعود فرحان المطيري، سلطة إدارة الشركة تجاه حق الشريك فى الحصول على الأرباح (دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون الكويتي)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠م.

٦٢. ناهد مبروك على سليم، شركات المساهمة ودورها فى تنمية الاقتصاد القومي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠م.